ظواهر الإسلام السياسي وتياراته في سورية

استعادة الخيار الديمقراطي

عبد الرحمن الحاج

باحث سوري

مقدمة:

باستثناء ما كتبه باتريك سيل ونيكولاس فاندام ويوهانس رايسنر، فإن ما كتب عن سورية ـــ وخصوصاً في عهد الرئيس بشار الأسد ـــ لا يرقى إلى درجة فهم ما يحصل في سورية إلا على أساس منطق "بلاد العجائب"، وهو في معظمه واقع تحت تأثير الدعاية الإعلامية للنظام السوري[1]، غير أن ذلك لا يعني أن الباحث الأجنبي لا يقدم للسوريين شيئاً جديداً، خصوصاً وأن الباحثين السوريين حرموا من مصادر المعلومات، ومنعوا من الحديث في السياسة بل حتى مجرد تداول القراءة في السياسة، فكيف بالكتابة والبحث فيها![2].

لكن للإنصاف فإن الباحثين الغربيين ـــ الذين يمنحون ميزات خاصة من قبل المسؤولين هنا ـــ تكون في متناولهم مصادر من المعلومات ليست متوفرة لنظرائهم السوريين، كما أن إحاطتهم بالبحوث والدراسات والتقارير الصحفية التي تصدر في الدوريات ودور النشر الغربية ليس في متناول الباحثين السوريين، ولهذا السبب فإنهم يشكلون مصدراً مهماً للمعلومات لا يمكن الاستغناء عنه، وفي الوقت نفسه يصعب الاعتماد على تحليلاتهم، صحيح أن الباحث السوري قد لا يكون محتقراً ومشكوكاً فيه دوماً من قبل النظام الآن، ولكن على الأقل مازال هناك إصرار على حرمانه من مصدر المعلومات المباشر.

وإذا كان هذا حال الشأن السياسي بشكل عام فإنه بالنسبة إلى الشأن الإسلامي الراهن في سورية ـــ والذي يثير اهتمام وسائل الإعلام مع تصاعد الحديث عن تغيير النظام ـــ يبدو أكثر

---

[1] كل المؤَلَّفات التي صدرت حتى الآن تتسم بذلك، وهي: ريموند آ. هينبوش "**سورية: الثورة من فوق**" (٢٠٠١م)، وإيال زيسَّر "**تركة الأسد: سورية في مرحلة الانتقال**" (٢٠٠١م) و آلان جورج "**سورية: لا خبز ولا حرية**"(٢٠٠٣م) إيال زيسّر "**باسم الأب: بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم**" (٢٠٠٤م)، وفولكر بيرتس في كتابه "**النخب العربية: التغلب على عقبات التغيير السياسي**" (٢٠٠٤م)، وبحثه "**إدارة النخبة السياسية الداخلية: تجديد النخبة وحدود التغيير في سورية**" (٢٠٠٥م)، وفلايت ليفريت "**وراثة سورية: اختبار بشار بالنار**" (٢٠٠٥م)، وديفيد ليش "**أسد دمشق الجديد**" (٢٠٠٥م). ونتيجة لهذا التأثر بدعاية التي تصب في مصلحة النظام فقد تم استقبال بعضهم بحفاوة وتكريمه في دمشق، مثل: **فلايت ليفريت** (٢٠٠٥م)، و**ديفيد ليش** (٢٠٠٦م)، مع ذلك كتبهم ممنوعة من التداول!.

[2] منذ بداية الثمانينات كان تداول النشرات أو المقالات أو الكتب التي تتحدث عن سورية أو البعث أو سياسة النظام السوري ممنوعة من التداول، بل إن تداول الكتب أو النشرات أو حتى المقالات السياسية الممنوعة ـــ وخصوصاً نشرات المعارضة (مثل نشرات "**التجمع الوطني الديمقراطي**") ـــ يفضي إلى سجن قد يطول عقوداً، و لم يكن يسمح إلا بالكتب التمجيدية، وحتى هذه الكتب كانت تمنع في بعض الأحيان، فقد سحب من التداول مثلاً كتاب "**الأخوان المسلمون: نشأة مشبوهة وتاريخ أسود**" الذي أصدرته الإدارة السياسية عام ١٩٨٢م بعد أن قام بترويجها لبضعة سنين عقب القضاء على تنظيم "الأخوان المسلمين"، وبقي كتاب باتريك سيل "**الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**" ممنوعاً من التداول في سورية منذ صدوره إلى اليوم، على الرغم من أنه يمثل قراءة متحيزة عموماً لعهد حافظ الأسد حتى عام ١٩٨٨م، رغم أن معظم السوريين المهتمين بالشأن العام يقتنونه، ويعدونه مصدراً أساسياً للاطلاع على حقبة الرئيس حافظ الأسد.

تعقيداً، الباحثون الغربيون يعتمدون في معلوماتهم على المصادر الرسمية، والنظام يتعاطَى مع هذه المسألة بالذات من منظاره الأمني، ولأنهم يمثلون خطراً عليه فإن تصوراته الأمنية والسياسية منحازة، وقد أصبحت دعائية عموماً في الفترة الأخيرة. وعندما يأتي الصحفيون ليجروا تحقيقاً بخصوص هذه الظاهرة ـــ التي أصبحت تحظى باهتمام عالمي غير مسبوق منذ حادثة نيويورك في ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١م ـــ في سورية فإنهم يلجأون غالباً إما إلى ناشطين علمانيين (متشددين عموماً) ينظرون إلى الحدث بعيون نخبة مقطوعة الصلة مع الشريحة الشعبية الأوسع، أقرب ما تكون إلى رؤية استشراقية منها إلى معرفة بالواقع على الرغم من قربه منهم! أو يلجأون إلى إسلاميين موالين للنظام رؤيتهم موجهة ومحددة سلفاً، كل ذلك يضعف من مصداقية هذه التقارير الصحفية والبحوث الغربية، ويجعل ظواهر الإسلام السياسي بعيدة المنال، إلى درجة أصبح بالإمكان القول إن الإسلام السياسي في سورية صار يمثل صندوقاً أسوداً يعسر على الجميع فك رموزه.

وانطلاقاً من ذلك فإن هذه الدراسة تحاول أن تتلمس ظواهر الإسلام السياسي وتستكشف تياراته من داخل الحالة، معتمدة على قراءة ناقدة لمعظم ما كتب عن هذه الحالة وبعيون لا تحابي أحداً.

أولاً: الإرث الإسلامي
(ديمقراطية يحجبها رجيع الأصوليات)

يصعب فهم توجهات الإسلام السياسي في سورية راهناً دون معرفة جيدة بالإرث السياسي الإسلامي الخاص بها، الذي تشكل عبر مرحلتين شديدتا التمايز، **الأولى:** مرحلة الانتداب الفرنسي وما بعد الاستقلال وقيام الدولة الوطنية حتى انقلاب الأسد عام ١٩٧٠م وما سمِّي بـ"الحركة التصحيحية"، **والثانية:** مرحلة الرئيس حافظ الأسد وتوريث نجله السلطة عام ٢٠٠٠م حتى اليوم.

١. تنظيمات الإسلام السياسي:

في الثلاثينات[٣] من القرن المنصرم نشأت أول تنظيمات إسلامية معنية بالحياة العامة تحت تأثير مقاومة الاستعمار الفرنسي وبأسماء مختلفة[٤]، والتي شكلت فيما بعد "**شباب محمد**"، الذي تحول

---

[٣] يشير **سامي المبيض** إلى أن نشأة الإسلام السياسي تعود إلى أربعينيات القرن المنصرم، حيث جماعة [الصواب "جمعية"، ولعلها خطأ في الترجمة] إسلامية تدعى "الغارة" [خطأ في الترجمة، والصواب "الغراء"] إلى البرلمان وأنشأت كتلة إسلامية لمعارضة "الرئيس **شكري القوتلي** العلماني والمدني، وأنه في عام في عام ١٩٤٤م وضع قادة هذه الكتلة لائحة طويلة من المطالب تتضمن تشغيل حافلات نقل خلال ساعات الذروة، وذلك للفصل بين الجنسين، وإغلاق جميع الملاهي الليلية والكازينوهات التي تقدم الكحول، واعتقال أصحابها، وتشكيل فرقة شرطة أخلاقية (...) مكلفة بحراسة الشوارع ومعاقبة المخالفين للأعراف الإسلامية. وفي أيار ١٩٤٤ احتجت كتلة الغرّاء على حفلة يعود ريعها للأعمال الخيرية، والتي كانت تخطط زوجات النخبة الحاكمة حضورها دون حجاب، خرج المتظاهرون إلى الشوارع حاملين مسدسات وسكاكين، وأخذوا يرمون الحجارة على دور السينما التي تسمح للنساء بارتيادها ويحرقون الملاهي الليلية".

(انظر مقاله: "**حاول الإخوان المسلمون في ٢٦ حزيران ١٩٨٠ اغتيال الرئيس حافظ الأسد**"، تحليل الإرهاب العالمي (تيروريزم مونيتور)، مؤسسة جيمس تاون، ترجمة: سيريا نيوز، ٢٠٠٥-٠٨-٢٢) ويمكن الاطلاع عليها على الوصلة الآتية:
http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=10343

غير أن المصادر عن تلك الحقبة من التاريخ السوري تشير إلى جمعية إسلامية باسم "جمعية الغراء" وهي جمعية دينية اجتماعية ثقافية، أسسها محمد هاشم الخطيب الحسيني في فترة الانتداب، برز لها اهتمام بالشأن العام، حتى أطلقت عليها الانتداب البريطاني اسم "**الحزب السوري**"، لم يجتمع من أعضائها في دور برلماني واحد سوى اثنين، وهي جمعية تتمتع بسمعة شعبية طيبة، تحالف معها شكري القوتلي ــ كما يذكر خالد العظم في مذكراته ــ عام ١٩٤٣م (كان القوتلي وأحد أعضائها (هو عبد الحميد الطباع) على قائمة انتخابية واحدة) أسهمت الجمعية ــ بالاشتراك مع كبار علاء دمشق ــ في قيادة احتجاج شعبي ضد "احتفال رقص خيري" كان مزمعاً إقامته في أيار ١٩٤٤م، خصوصاً بعد أن تسربت أنباء عن أن اثنين من أعضاء المجتمع الدمشقي البارزين اشتريا لهما ولزوجاتهما بطاقات للحفل مما أدى إلى إثارة سخط العامة، اعتقل في تلك الاحتجاجات الكبيرة الشيخ محمد الأشمر (خطيب مسجد رئيسي في منطقة الميدان) وقتل ما لا يقل عن أربعة أشخاص في التظاهرات (انظر تفاصيل الحادثة بإسهاب في: يوهانس رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية: من الأربعينيات وحتى نهاية عهد الشيشكلي**، ترجمة: محمد إبراهيم الأتاسي، دار رياض الريس، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٩٣-٢٠١). ومن الواضح أن المسالة برمتها مسألة تحدي لمشاعر دينية، لا علاقة لها بأصولية إسلامية سياسية، ولا بكتلة برلمانية أصولية.

بدوره على يد **مصطفى السباعي** إلى تنظيم "**الأخوان المسلمين**"[٥] حيث شكل قوة سياسية مكنته من دخول البرلمان عام ١٩٤٩م[٦]، وعلى حد تعبير **باتريك سيل** لم يصبح حزب الأخوان المسلمون بتلك "القوة بحيث يسيطر، ولا من الضعف بحيث يتم اقتلاعه"[٧]، ولم يكن في أي وقت من الأوقات حركة شعبية كبيرة[٨] إلا في نهاية السبعينيات لأسباب ليس لها علاقة بالتنظيم كقوة سياسية، بقدر ما كان لها علاقة بالتطابق الذي حصل بين "الأخوان" و"الإسلام" في سياق مواجهة أصولية يسارية أيديولوجية، واحتكار السلطة للبعثيين، والاحتقان الطائفي المُقام عليهما.

وعلى الرغم من أن عام ١٩٤٠م شهد نشوء تجمع شبابي تحريري "وطني" (على عادة كل الحركات التحريرية) مقرب من المشايخ تبنى تصفية "الخونة" من الطبقة السياسية، وكانوا مقربين من الشيوخ، ومنهم الشيخ مكي الكتاني (دمشقي)، وقامت باغتيال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر (طبيب) في عيادته لاعتقادهم أن الشهبندر "خان قضية بلاده عندما أذاع حديثاً امتدح فيه الحلفاء ومنهم فرنسا"[٩]، إلا أن تلك المجموعة لم تكن مجموعة أصولية سياسية، بقدر ما كانت مجموعة شعبية تحريرية موجهة ضد الاحتلال وعملائه، وقد انتهت في كل الأحوال بحكم الإعدام الذي نفِّذ بأعضائها عام ١٩٤١م.

يكفي أن نسجل هنا بأن سورية لم تشهد حركة أصولية سياسية عنيفة في تاريخها، باستثناء فترة "الأحداث"[١٠] (١٩٧٦-١٩٨٢)، فكل حركات الإسلام السياسي كانت حتى ذلك الوقت تؤمن باللعبة الديمقراطية، ولا تتضمن أدبياتها أي حديث عن رفض الديمقراطية، أو انقلاباً عليها، وباستثناء الإلحاح على الدولة الإسلامية التي لا يمانعون في كونها دولة وطنية ديمقراطية قائمة على

---

[٤] مثل "**الشبان المسلمون**" في دمشق ، و"**جمعية الهداية الإسلامية**" حمص، و"**دار الأرقم**" في حلب.

[٥] "ليس لدى الأخوان المسلمين في سورية "تاريخ ميلاد" كما لإخوانهم في مصر، وإنما تم الميلاد من خلال انصهار عدة جمعيات إسلامية" (رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، م.س، ص١٢٩). ولم يكن السباعي أول منتسبيها، بل إن منتسبيها يعود بداية وجودهم إلى نهاية العشرينيات، وهم من الطلاب الذين درسوا بمصر، وقد أسسوا فرعهم بدمشق في ١٩٣٧م، وعقدوا مؤتمرين لهم في دمشق وحمص عام ١٩٣٧، ثم بدأوا بالاندماج بالجمعيات وأشكال التنظيمات المختلفة التي كانت قائمة آنذاك.

[٦] باتريك سيل، **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط٤، ١٩٩٥م، ص٥٢٥.

[٧] المصدر نفسه، ص٥٢٦.

[٨] رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، م.س، ص٤٣٤.

[٩] صدر بحق المجموعة التي قامت باغتيال الشهبندر حكم بالإعدام، وقد نفذ الحكم بهم شنقاً في ساحة المرجة بدمشق بتاريخ ٤ شباط ١٩٤١م. (انظر: وليد المعلم، **سوريا: ١٩١٨-١٩٥٨ التحدي والمواجهة**، شركة بابل للنشر، نيقوسيا، ط١، ١٩٨٥م، ص٢١-٢٢).

[١٠] شاع اسم "**الأحداث**" على الصدام المسلح الذي وقع بين المعارضة الإسلامية والسلطة في ذلك الوقت، وإطلاق الاسم بأل التعريف يشير إلى المخاوف التي تكتنف التصريح بتحديد ماهية ما حصل كانت خلف هذه التسمية، وعادة ما يؤرخ للبداية الفعلية لهذه الأحداث بـ"**حادثة المدفعية**" التي وقعت في ١٦ حزيران من عام ١٩٧٩م، والتي ذهب ضحيتها ٣٢ طالباً من طلاب من الضباط العلويين حسب المصادر الرسمية (انظر: صحيفة **البعث**، عدد ٢٤ حزيران ١٩٧٩).

تداول السلطة[١١]، وقد عكست هذه المرحلة بشكل واضح مدى التزام الإسلاميين باللعبة الديمقراطية، وذلك على الرغم من أن البناء الفكري الذي شكلوه واستندوا إليه كان توفيقياً إلى حد كبير، وخصوصاً استعانتهم بالمفاهيم اليسارية وتبيئتها في إطار المفاهيم الإسلامية الدينية، حتى لو أدت إلى تفريغها من مضمونها بالمرة[١٢].

ولا تشكل برامجهم السياسية عموماً فروقاً واضحة عن برامج أي حزب علماني محافظ، باستثناء البصمة الدينية المحدودة التي تتجلى في مطلب أو اثنين، ولا تبدو أكثر من مجرد زينة في إطار برنامج سياسي صرف[١٣].

وأكثر من ذلك فقد ساهم الأخوان في أول صياغة علمانية للدستور السوري عام ١٩٥٠م، فاكتفى الأخوان بقبول بندين في الدستور يتعلقان بالإسلام، الأول: "دين رئيس الجمهورية الإسلام"، والثاني: "الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع"، وصوتوا للدستور على أساسهما، معللين ذلك بأن ما تضمنه الدستور هذا فيما يتعلق بالإسلام هو أكثر مما يرجون[١٤]، لا بل إن مصطفى السباعي كان قد قال أثناء نقاشاته في مجلس الشعب حول مواد الدستور إياها إن الإسلام "دين

---

[١١] كان **الدكتور مصطفى السباعي** ــ مثلاً ــ قد اقترح مثلاً عام ١٩٥٠م على **لجنة الدستور في المجلس التأسيسي للبرلمان السوري** وضع مادة في الدستور تقول: "الموطنون متساوون في الحقوق، لا يحال بين مواطن وبين الوصول إلى أعلى المناصب الدولة بسبب الدين أو الجنس أو اللغة"، انظر وثيقة: "**الأخوان المسلمين في سورية رؤية إصلاحية: ما بعد المشروع السياسي لسورية المستقبل**" (٢٠٠٥م) وهي ورقة موجزة مقدمة إلى منتدى الأتاسي للمشاركة في الحوار "**حول الإصلاح في سورية**"، والتي تلاها الكاتب "**علي العبد الله**" وكانت سبباً في اعتقاله. انظر الهامش رقم (٨١) من هذا البحث.

وانظر الوثيقة المذكورة ضمن ملف على الإنترنيت في موقع "**سيريا نيوز**" (ص١٤-١٦) على الوصلة:

http://www.syria-news.com/files/The%20dialogue%20of%20the%20reform%20in%20Syria.zip

[١٢] ومن الأمثلة على ذلك أن الأخوان في الأربعينيات والخمسينيات استخدموا تعبيرات مثل: "**الاشتراكية**"، "**الرجعية**"، "**الأرستقراطية الحاكمة**"، "**الإقطاعية**"، و"**الثورة**"، واستخدامهم لمصطلح "**العمال**" في سياق سياسي (بالرغم من أن مبادئهم الفكرية ليس مبنية على هذا المفهوم كالشيوعية)، ومن أطرف ما يعبر عن توفيقيتهم تلك صورة ظهرت في إحدى دورياتهم تحت عنوان "**المسلمون يتقدمون**" يظهر فيها شاب يحمل لوحة كتب عليها "الإسلام= ؟" وتأتي الإجابة من الحشد الذي أمامه وهم يتوافدون من الكعبة التي في منتصف الصورة من جهتين، من الجهة اليسرى: يحملون لافتات كتب عليها: "الشيوعية + الله = الإسلام"!، ومن اليمين يحملون لافتات تقول: "الرأسمالية – الفوائد = الإسلام"! وفي خلفية الصورة تشرق الشمس خلف التلال الوادعة رمزاً للصحوة الإسلامية. (انظر: رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، م.س، ص٢٢٤-٢٤٠، ص٤٤١).

وشكل الأخوان المسلمون في نهاية ١٩٤٩م بالاشتراك مع بعض الجمعيات والسياسيين المستقلين "**الجبهة الاشتراكية الإسلامية**"! وبقيت حتى حل البرلمان بعد سنتين عام ١٩٥١م.

[١٣] كمثال على ذلك، فإن برنامج الجبهة الإسلامية الاشتراكية الذين يتضمن ٢٤ بنداً يتعلق بالسياسة الخارجية والداخلية، لم يذكر سوى بند١٢ "حماية العقائد من الإلحاد، استلهام نظام الدولة وقوانينها من تشريعنا الإسلامي وإرثنا العربي"، والبند ٢١: "تأسيس "مؤسسة الزكاة لمكافحة الفقر ..الخ". انظر: البرنامج في رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، م.س، ص٤٥٧-٤٦٠، الملحق رقم ٣.

[١٤] رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، م.س، ص٣٩٠.

علماني"[١٥]!، وكان البند الثاني "الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي في التشريع" أول بند من هذا النوع في تاريخ الدساتير العربية، وهو يعني ـــ فيما يعنيه ـــ أن التشريع يستند إلى مصادر أخرى غير الإسلام، وهذه صيغة علمانية بدون أي شك.

وإنه مما يستحق الملاحظة أن أول تفكير في تأسيس تنظيم أصولي عنيف نشأ بعد عام ١٩٦٣م[١٦]، أي بعد استيلاء البعثيين على مقاليد الحكم، وإعلانهم قانون الطوارئ الذي مايزال سارياً حتى الآن! ويبدو واضحاً أن من سير الأحداث في ذلك الوقت أن منشأ التفكير الأصولي يعود إلى سببين رئيسين: احتكار البعث للسلطة، والاستقطاب الطائفي في قيادات الجيش وحزب البعث[١٧] التي بدأت منذ ذلك الوقت بشكل واضح.

لكن ما نسب في أحداث نيسان/أبريل في حماة عام ١٩٦٤م[١٨] لم يكن ذا صلة مباشرة بالتنظيم الذي أنشأه الشيخ مروان حديد في ذلك الوقت[١٩]، والذي يعتبر مؤسس الأصولية الإسلامية

---

[١٥] انظر: مصطفى السباعي، **لماذا يجب أن يكون دين الدولة الإسلام؟** (حول دين الدولة/١)، جمعية خريجي المعاهد والجامعات للدفاع عن دين الدولة، دمشق، ١٩٥٠م.

[١٦] رغم أنه لم يمارس العنف ويصبح التنظيم له وجود محسوس وفاعل إلا بعد منتصف السبعينيات، وفي كل الأحوال فإنه في تلك الفترة لجأت مجموعة من الإسلاميين إلى تشكيل نوع من العمل السري المنظم يؤمن بالعنف، ففي عام ١٩٦٤م حماة أسس **الشيخ مروان حديد** حركة سرية مسلحة أطلق عليها اسم "**كتائب محمد**"، وبعد نكسة حزيران ١٩٦٧ أسس مروان حديد في الأردن تنظيماً عسكرياً من السوريين والفلسطينيين الموجودين هناك أسماه "**الطليعة المقاتلة لحزب الله**"، وقد شنت الطليعة المقاتلة عمليات فدائية من أغوار الأردن على القوات الإسرائيلية الموجودة في الضفة الغربية المحتلة، واستمرت بهجماتها حتى "أيلول الأسود" ١٩٧٠م.

[١٧] "بدأ الصراع على السلطة يظهر بين قادة اللجنة العسكرية البعثية عقب الانقلاب الناصري الفاشل في ١٨ يوليو (تموز ١٩٦٣)، حيث لجأ هؤلاء القادة بغية تقوية مراكزهم إلى تجميع رجال عسكريين حولهم ممن تربطهم بهم روابط طائفية أو عشائرية أو إقليمية، ونتيجة لذلك قوّضت بنية القيادة والانضباط داخل القوات المسلحة وتنظيم الحزب العسكري بشكل كبير"، (نيكولاس فاندام، **الصراع على السلطة في سورية: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة (١٩٦١-١٩٩٥م)**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م)، وقد تتبع فاندام تفاصيل هذه القضية في الفصل الثالث الذي خصصه لذلك، وهو بعنوان: "**الاستقطاب الطائفي في القوات المسلحة السورية بين السنيين والأقليات الدينية: التكتيل الطائفي والإقليمي والعشائري في النخبة العسكرية البعثية**" انظر الكتاب على الوصلة الآتية:

http://www.jimsyr.com/10maktaba/alsera3/sira3.rtf

وعلى هذا الأساس جرت تسريحات واسعة النطاق في صفوف الجيش السوري، تحت مظلة الرئيس **أمين الحافظ** (سني حلبي)، الذي كان يوقع على قوائم التسريح بدون اعتراض.

[١٨] حول تفصيل الأحداث وتأثيرها الطائفي على أهالي حماة وانعكاسها السياسي على البعثيين والأخوان انظر: فاندام، **الصراع على السلطة في سورية**، م.س، الفصل الثاني. وحول الطائفية في حزب البعث فإن تقرير **مكتب الفلاحين لحزب البعث** عام ١٩٦٥م يعترف به؛ فقد جاء في التقرير المذكور "أن أسلوباً خاطئاً اتبع في كثير من الأحيان أثناء عملنا في الريف كان يقوم على: ١ - الاقتصار في التنظيم الحزبي على عائلة واحدة أو طائفة واحدة، أو على قبول الوافدين الأول إلينا، مما أدى إلى أن تقف الأطراف الأخرى في القرية لا ضد الحزب بل ضد المنظمين في القرية.. وتدعي أنها هي التي تؤيد الحزب وتقف إلى جانبه، ناهيك عن العناصر الضعيفة التي نظمت..." (**المناضل**، رقم ٣، ديسمبر (كانون الأول) ١٩٦٥، ص ١٠) نقلاً عن: المصدر السابق نفسه.

[١٩] ليس ثمة ما يشير إلى تاريخ تأسيس التنظيم، ولا يستبعد أن يكون تأسيسه بحد ذاته رد فعل على أحداث حماة.

السورية، وإن شارك فيها الشيخ حديد نفسه، فالرواية تقول: إن أستاذاً من الساحل السوري وقف وسب الله تعالى في مدرسة ثانوية، فضربه الطلاب، وطعنه أحدهم بسكين فقتله بها، وربما كان هو ذاته "منذر الشمالي" الذي مثل بجثته في شوارع حماة، وعندما جاءت الشرطة ومعها قوات من الجيش للقبض على الفاعل، أخرج ضابط في الجيش (من نفس منطقة القتيل) مسدسه وأطلق النار على الفتى وأرداه قتيلاً وسط دهشة الأهالي؛ فثارت ثائرتهم، وطالبوا الدولة بإعدام الضابط، واجتمع عدد منهم بقيادة مروان حديد واعتصموا في مسجد السلطان، أمر الرئيس أمين الحافظ ـــ في ذلك الوقت ـــ قائد حزب البعث الطيران والمدفعية بتدمير المسجد على من فيه، مما أدى إلى مقتل سبعين من المعتصمين، وقبض على مروان حديد جريحاً حيث حكم عليه القاضي العسكري **مصطفى طلاس** (وزير دفاع عهد حافظ الأسد لاحقاً) وعلى من بقي من رفاقه المعتصمين بالإعدام، غير أن الأمور لم تسر كالمتوقع، فقد تزايد احتجاج الأهالي ورجال الدين في حماة والمدن السورية الأخرى حداً اضطر السلطة للعفو عنهم جميعاً[٢٠].

وهكذا فإنه في كل الأحوال في الفترة (١٩٦٤-١٩٦٦م) التي شهدت سورية بعض الأحداث المتعلقة بقضايا إسلامية في مدينتي حماة ودمشق لم تكن من صنع تنظيمات إسلامية سياسية، فأحداث ١٩٦٦م ليس لأي تنظيم إسلامي دور فيها؛ بقدر ما كانت المسألة متعلقة بالوعي الديني والاجتماعي المحافظ الذي ما زال المجتمع السوري إلى اليوم يتسم به، وإن بدرجة أقل، فتفصيل الحادثة يوضح بجلاء أن المسألة ليست مسألة أصولية إسلامية.

تروي الحادثة أن نقيباً في الجيش من نشر مقالاً في مجلة جيش الشعب ورد فيه تعبيرات علمانية حادة، ومنها عبارة: "يجب أن نضع الله والدين والعادات في المتحف"، ولاشك أن مثل هذا الكلام الذي يتحدى المشاعر الإسلامية في بلد محافظ الشعور الديني فيه متمكن إلى حد كبير لابد أن يثير غضبه واحتجاجه، وبالفعل ثار علماء دمشق، وتنادوا لاجتماع سلمي في المسجد الأموي لتدارس طريقة الرد؛ وفوجئوا في اجتماعهم بالدبابات تخلع باب الأموي وتقتحمه ساحقة الناس في باحته، ومطلقة الرصاص على الناس المجتمعين في باحته، مما أدى إلى مقتل الكثيرين، اعتقل الباقون وحمل الجرحى والقتلى مع الأحياء إلى سجن المزة، ومن الطبيعي أن تثير هذه الأخبار غضب السوريين في المدن الأخرى واحتجاجهم، وقد أصبح الشيخ مروان حديد موضع سخط خاص لدى السلطة البعثية، الذي قاد الاحتجاجات مرة أخرى في هذه الأحداث في مدينة حماة، فصدر عليه حكم غيابي جديد بالإعدام، مما اضطره إلى مغادر سورية متوجهاً إلى الأردن.

---

[٢٠] تكتفي الرواية البعثية بذكر نصف الحادثة، وتقف عند حدود قتل أحد البعثيين، ويبدو أن ردة الفعل جاءت من اعتبار أن المسألة مسألة معركة أيديولوجية بين بعثيين وأخوان، وليست حادثة أهلية، خصوصاً وأن الشيخ مروان الحديد كان في واجهة الأحداث.

وعلى الرغم من أن هاتين الروايتين أقرب إلى تفسير الأصوليين الإسلاميين لهـــا، إلا أنهمـــا في النهاية موضوعتان في سياق معقول، وهما في المحصلة تتبرآن من دور الأصولية الإسلامية في العنـــف، وهذا يؤكد أن تاريخ العنف السياسي الأصولي الإسلامي لم يبدأ فعلياً إلا في نهاية السبعينيات، ويعود فعلياً إلى تركة الأب الروحي له الشيخ مروان حديد. ثم هذا الحدث يمنحنا مؤشراً مهماً للغاية لفهـــم الصراع اللاحق، إذا تبدو النخبة العسكرية السياسية على وجه التحديد قد انفصمت نهائياً عن ثقافة الجماهير وثقافتها الإسلامية، التي أصبحت توصف بشكل صريح "بالرجعية"، وهذا مفهـــوم إذا مـــا وضع في سياق كانت تصعد فيه الأيديولوجيا الماركسية بقوة وتحتل مواقع الأيديولوجيات القوميـــة واليسارية؛ فقد كانت في أوج زهوتها حيث واكبت انحسار الاستعمار عن العالم العربي.

وقبل أن نلتفت إلى الأصولية اليسارية الثورجية التي انتشرت بين مجموعة من الضباط الكبـــار، وخصوصاً البعثيين[٢١]، فإن نود التأكيد على أن تاريخ الإسلام السياسي في سورية لا يقتصر علـــى التنظيمات والأحزاب السياسية الإسلامية؛ إذ لا تعبر هذه لوحدها عن الإسلام السياسي؛ فتاريخ هذا الإسلام السياسي يمتد ليشمل كل الذين مارسوا العمل السياسي تحت مرجعية دينية إسلامية، ولـــو كانوا في أحزاب علمانية، بل إن البحث في هذا المنحى يكشف عن طبيعة الوعي الديني والسياسي في سورية في ذلك الوقت، والذي يعكس بقدر ما التوجهات النفسية والاجتماعيـــة العامـــة للـــشعب السوري، والغريب أن الذين يؤرخون للإسلام السياسي في سورية مازالوا حتى اليوم يغفلون ذلك، أو لا يعيرونها كثير انتباه.

لقد شكلت ظاهرة الإسلاميين المستقلين أو الإسلاميين الذين لا ينتمون إلى أحزاب إســـلامية جزءاً مهماً وذا مغزى في الخارطة التاريخ السياسي لسورية بعد الاستقلال، فعند تأســـيس البرلمـــان السوري الأول سنة ١٩١٩م (الذي سمي المؤتمر السوري الأول) بعد الحرب العالميـــة الأولى وقبـــل الانتداب الفرنسي كان من أبرز أعضائه الشيخ **عبد القادر الكيلاني** عن حماة والشيخ **عبـــد القـــادر الخطيب** عن دمشق والشيخ **محمد المجتهد** عن دمشق والشيخ **سعيد مـــراد** (داعيـــة حقـــوق المـــرأة المعروف)، والشيخ **محمد رشيد رضا** (تلميذ الإصلاح الشيخ محمد عبده)، ومعهم عشرات السياسيين الإسلاميين من علماء الدين الإسلامي وغيرهم من الإسلاميين.

وظاهرة الإسلاميين السياسيين المستقلين ظاهرة واضحة ومستمرة في تاريخ السياسة السورية، ففي عام ١٩٣٥م أصبح **أحمد الصابوني** (حلبي) وهو أحد أعضاء "جمعية الغراء" عضواً في البرلمـــان، ومن أعضائها أيضاً انضمّ ١٩٣٦م كل من "**عارف التوأم**"، و"**وحيد الحكيم**" (محـــامي) إلى الكتلـــة

---

[٢١] أخفق الأخوان عموماً في التأثير على ضباط الجيش الكبار، في وقت تمكنت بعض التنظيمات اليسارية ـــ وخصوصاً البعثـــيين ـــ من ذلك (انظر: رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، م.س، ص٤٣٦).

الوطنية، وفي عام ١٩٤٣م برز البرلمانيان الإسلاميان **عبد الحميد الطباع**، و**محمد سعيد صادق** من الجمعية نفسها.

والملفت للانتباه أن الإسلاميين لم يكن لديهم حساسية خاصة تجاه الأفكار والأيديولوجيات السياسية، فقد كان مثلاً "**محمد كامل القصاب**" مؤسس "**جمعية العلماء**" عام ١٩٤٦م من رجالات القومية العربية المرموقين، الذي رشح نفسه للبرلمان في انتخابات عام ١٩٤٧م، وعلي الطنطاوي ومظهر العظمة الذين ترشحا في انتخابات عام ١٩٥٤م ومنيا بالفشل.

تتعمق هذه الملاحظة لدى تتبعنا لإسلاميين فقهاء كباراً في الخمسينيات ينتمون إلى أحزاب علمانية ليبرالية محافظة مثل "**حزب الشعب**"، ويمارسون العمل السياسي تحت لوائها، مثل الفقيه الإسلامي الذائع الصيت الدكتور **مصطفى الزرقا**، والدكتور **معروف الدواليبي**، والدكتور **محمد المبارك**، والدكتور **فوزي فيض الله**، بجوار إسلاميين فضلوا العمل المستقل بعيداً عن أي من الأحزاب مثل: **سعيد حيدر**[٢٢]، والدكتور **إبراهيم سلقيني**[٢٣].

هذا الإرث السياسي يكشف عن أنه **لم تكن لدى الإسلاميين حساسية تجاه العلمانية السياسية**، وإن كان لديهم حساسية لم تتوقف أبداً تجاه العلمانية العقدية الشمولية، التي تبنتها الأحزاب اليسارية ثم القومية على وجه العموم، والانفتاح على العمل العام على أسس سياسية بحته وليس على أسس دينية أصولية كان سمة العمل السياسي الإسلامي طوال الفترة التي سبقت انقلاب البعث، فليس ثمة حساسية أصولية لابست العمل السياسي طوال تلك الفترة.

وعلى الرغم من أن المجال السياسي في سورية كان دوماً غير مستقر؛ نظراً لكثرة الانقلابات العسكرية، إلا أن أحداً لا يستطيع أن يثبت تورط أي من الإسلاميين[٢٤] في الانقلابات العسكرية التي كان قاد معظمها على الغالب السياسيين اليساريين الثوريين بالتحالف مع كبار الضباط، مما يلقي **مسؤولية الانقلاب على الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة في سورية على اليسار الثوري بشكل كامل.**

---

[٢٢] كان رئيساً لحزب صغير في نهاية الأربعينيات ومطلع الخمسينيات يدعى "**حزب الأحرار**"، انضم فيما بعد إلى "**الجبهة الإسلامية الاشتراكية**".

[٢٣] عميد سابق لكلية الشريعة بجامعة دمشق، ومفتي حلب حالياً، لعب دوراً مهماً في إنجاح مفاوضات الوساطة بين حافظ الأسد والأخوان المسلمين نهاية ١٩٧٩م، ومطلع ١٩٨٠م.

[٢٤] حاول **يوهانس ريسنر** أن يلمح إلى احتمال تورط الأخوان في انقلاب حسني الزعيم من خلال استنتاج غير مباشر من بعض بياناتهم، لكن لا يوجد أي دليل آخر يؤكد صحة هذا الافتراض، انظر: ريسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، م.س، ص٢٩٣-٣١٦.

٢. إرغام الأصولية وحصادها المر:

خلفت السنوات الثمان في الستينيات أحقاداً بين الإسلاميين والبعثيين على وجه الخصوص، لسببين، أولهما الأحداث التي حصلت في عامي ١٩٦٣ (حماة)، و١٩٦٦م (دمشق)، وثانيهما السياسات التي انتهجها الضباط البعثيون الانقلابيون في احتكار السلطة وتعزيز طائفية الجيش، وبدا أن أحداث الستينيات تمضي على أساس احتقان طائفي سياسي[٢٥]، ولأن الأخوان هم التنظيم الإسلامي الوحيد الذي بقي فعلياً على أرض الواقع[٢٦] فقد بدأ نفوذه يتعاظم ويمتد مستفيداً بشكل أو آخر من هذه الحالة، حتى كاد أن يصبح في النهاية المعبر الوحيد عن الإسلام السُّني.

كان أيلول الأسود ١٩٧٠م قد أدى إلى تفكك "الطليعة المقاتلة لحزب الله" التي أسسها الشيخ مروان حديد بعد نكسة ١٩٦٧م لقتال الإسرائيليين، فانتقل أعضاؤها إلى سورية، وحاولوا فتح جبهة الجولان، فمنعتهم السلطات من ذلك. وعندما حصلت أزمة الدستور عام ١٩٧٣م[٢٧] حاول الشيخ حديد الاتصال بالعلماء في أنحاء سورية وتأليبهم على النظام، و حسب الرواية الأخوانية فإن جماعة الأخوان المسلمين وقفت ضده بشدة، وحذرته من خطورة ما بقدم عليه، وأن سلاحه يجب أن لا يوجَّه إلا لأعداء الخارج فقط؛ أي لإسرائيل، وفي عام ١٩٧٥م ألقت أجهزة الأمن القبض عليه بعد معركة طاحنة في منطقة العدوي بدمشق، وتعرض لتعذيب متواصل في السجن، وتوفي متأثراً نتيجة

---

[٢٥] انتشر الحديث عن الطائفية في قيادات الجيش السنية وفي صفوف البعثيين إلى حد كبير في تلك الفترة، الأمر الذي غذّى التوتر الطائفي بين المواطنين السوريين وبين صفوف الجيش السوري والبعثيين، انظر: فاندام، **الصراع على السلطة في سورية**، م.س، الفصل الرابع.

[٢٦] على الرغم من أن "**حزب التحرير**" (الإسلامي) وجد في بعد منتصف الستينيات، لكن لم يكن له أي دور في الحياة السياسية لسورية، وبقي يعمل بشكل سري، حتى اعتقل أفراده في ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٩م على خلفية بيان لهم يعترضون فيه مفاوضات السلام مع إسرائيل كما أكّد بيانهم الصادر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩م هذا الموقف، ولكن واضح أن اعتقالهم كان في إطار ترتيب ضمان سير توريث السلطة بسلام، فقد توفي الأسد بعد قرابة ستة أشهر فقط من اعتقالات التحريريين.

واستطراداً فإن أعضاء "حزب التحرير" تعرضوا لعقوبات السجن على النحو التالي: الدارسين والحزبيين العاديين يعتقلون ما بين سنتين إلى ثلاثة، أما القيادات فخمس سنوات وما فوق، وأما العسكريين فأكثر من عشر سنوات.

[٢٧] في عام ١٩٧٣م اندلعت سلسلة من التظاهرات في دمشق وحمص وحماة بسبب تغيير الدستور الذي قام به حافظ الأسد، وعدم تنصيص مسودة الدستور الجديد على أنّ "الإسلام دين رئيس الدولة"، فقد ورد في مسوّته الذي أقرته الجمعية العمومية في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣م نص يقول: "إن جمهورية سوريا العربية هي جمهورية ديمقراطية شعبية اشتراكية!"، وهاجم عدد كبير من العلماء والشيوخ الدستور، ووصفوه بأنه: "دستور علماني وإلحادي"، أعقب ذلك ثوران للرأي العام في جميع أرجاء سورية؛ مما اضطر الأسد إلى أن يصدر تعليماته بأن ينص الدستور على أن دين رئيس الدولة الإسلام، ولعبت قيادات الأخوان وموالوهم من المشايخ دوراً كبيراً في الحشد ضد مسودة الدستور، ويبدو أن دور الأخوان في معارضة الدستور وتأثيرهم المتعاظم في الشارع السوري أصبح يقلق الأسد كثيراً.

إضرابه عن الطعام في مشفى حرستا العسكري، وكان أول "شهيد" للطليعة سيكون ملهماً ولا شك لعنف تنظيم الطليعة المقاتلة[٢٨] فيما بعد.

تداعيات الاحتقان بين النظام والأخوان ومعهم تنظيمات المعارضة السورية الأخرى[٢٩] على خلفية طائفية وسياسية سرت بشكل طبيعي إلى الشارع السوري وجيشه وأحزابه، وعقب التدخل العسكري السوري في لبنان وقعت سلسلة من الاغتيالات السياسية والهجمات على قادة حزب البعث في سورية. ولم يكن واضحاً حينذاك ما إذا كانت تلك الأحداث وليدة معارضة سياسية داخلية ضد التدخل العسكري السوري في لبنان مثلاً، أو نتيجة المنافسة بين نظامي البعث الحاكمين في كل من بغداد وسورية، أو ما إذا كان حتى المقصود بذلك هو إثارة "الانقسامات الطائفية". وعلى أية حال فمن الملاحظ أن معظم الذين تم اغتيالهم كانوا من العلويين، واتهمت إذاعة دمشق ما أسمته بـ"الزمرة الفاشية العشائرية التكريتية" الحاكمة في بغداد بتدبير تلك الاغتيالات"[٣٠].

قامت مجموعات غير معروفة آنذاك باغتيالات استهدفت بعثيين وعلويين، ولا يستبعد أن يكون تنظيم الطليعة المقاتلة ضالعاً فيها، وقد كانت حادثة المدفعية (١٦ حزيران ١٩٧٩م) مؤشراً إلى أن الجهة التي قد تكون ارتكبت هذه الاغتيالات[٣١] هي بعض المنشقين البعثيين والطليعة المقاتلة[٣٢].

كان بعض الأطراف من شبان الأخوان قد انتسبوا إلى التنظيم السري (الطليعة المقاتلة)، الأمر الذي عنى فعلياً اعتبار "تنظيم الطليعة" جزءاً من "جماعة الأخوان"، وقد أدت الحوارات والوساطات مع الأسد إلى إعلان الأسد التمييز بين جناح عنيف، وآخر سلمي في جماعة الأخوان المسلمين، ففي في ٢٣ مارس (آذار) ١٩٨٠ وجه حافظ الأسد حديثاً إلى الشعب السوري في إذاعة دمشق قال فيه: "أريد أن أوضح أمراً يتعلق بحزب الإخوان المسلمين في سورية، الإخوان المسلمون في سورية ليسوا جميعاً، مع القتلة. بل كثير منهم، **القسم الأكبر منهم، ضد القتلة ويدين القتل**، وهذا القسم يرى أنه يجب أن يعمل من أجل الدين ورفع شأن الدين لا من أجل أي هدف آخر. **هؤلاء أيها الشباب، لا خلاف لنا معهم إطلاقاً، بل نحن نشجعهم**، نحن نشجع كل امرئ يعمل من أجل الدين ومن أجل تعزيز

---

[٢٨] سيل، **الأسد**، م.س، ص٥٢٥، وأشار إلى أن "أعضاء الطليعة المقاتلة بمجملهم شباب يافعون متحمسون قليلو الخبرة".

[٢٩] جرت محاولات انقلابية عديدة على خلفية هذا الاحتقان، آخرها في نيسان عام ١٩٧٦م.

[٣٠] فاندام، **الصراع على السلطة في سورية**، م.س، الفصل الرابع.

[٣١] يشير **باتريك سيل** إلى أن الذين اغتيلوا كان من المقربين من **الرئيس حافظ الأسد**، وقد شكل ذلك صدمة كبيرة له، انظر حول هذه الاغتيالات: سيل، **الأسد**، م.س، ص٥١٤-٥١٥. ويؤكد الأخوان المسلمون (المصريون) في موقعهم على الإنترنيت (**أخوان أونلاين http://www.ikhwanonline.com**) بأن الطليعة القاتلة كانت وراء معظم هذه الاغتيالات، انظر مقالهم: "**الحركة الإسلامية في سوريا.. مرحلة السبعينيات**" على الاختصار:
http://www.ala7rar.net/navigator.php?pname=topic&tid=623.

[٣٢] الغريب أن الحادثة المذكورة كان منفذوها من **الطليعة المقاتلة**، وقائد المنفذين (**إبراهيم اليوسف**) "يُرجَّح" أنه كان **بعثياً** يمينياً! انظر: فاندام، **الصراع على السلطة في سورية**، م.س، الفصل السابع.

القيم الدينية. ولهؤلاء الحق، بل وعليهم واجب أن يقترحوا علينا وأن يطالبونا بكل ما من شأنه خدمة الدين ورفع شأن الدين. ونحن لن نقصِّر، بل لن نسمح لأحد بأن يسبقنا في هذا المجال، ونحن نشجع من يعمل من أجل الدين، ونحارب من يستغل الدين لأهداف غير دينية ونحارب الرجعيين الذين يحاولون أن يستغلوا المتدينين في بلادنا لمصالحهم وأغراضهم السياسية القذرة"[٣٣].

وكان مناخ التوتر الطائفي والسياسي الحاد ــ إضافة إلى تحول خطاب الأخوان المسلمين منذ أواسط السبعينيات باتجاه خطاب جهادي[٣٤] ــ قد وفَّر وسطاً ملائماً لانتقال الإسلاميين الشباب عموماً باتجاه خطاب العنف، وكان هذا التحول باتجاه خطاب الجهاد قد أدَّى إلى شقّ جماعة الأخوان، و لم يُحلَّ الانقسام بين الشماليين النضاليين وجماعة "عصام العطار" في دمشق إلا بتأسيس "**الجبهة الإسلامية لإنقاذ سورية**" في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٨٠م[٣٥]، بعد الصدام المسلح وفشل المفاوضات مع الرئيس الأسد بسبب محاولة اغتيال الأسد الفاشلة في ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٨٠م التي نُسبت إلى أعضاء في جماعة الأخوان المسلمين.

كان الأسد ــ كم سبق ــ قد ميز بين أفراد تنظيم "الطليعة المقاتلة" والأخوان المسلمين أنفسهم، وأدت الحوارات إلى الإفراج عن أفراد الأخوان المسلمين في نهاية شباط من عام ١٩٨٠م[٣٦]، لكن حادثة الاغتيال[٣٧] المشار إليها ونِسبتُها إلى الأخوان قد دمرت نتائج الحوار عن بكرة أبيها.

أصدرت الجبهة بيان "**الثورة الإسلامية في سورية ومنهاجها**"[٣٨] في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠م، وقد عكس البيان المحتوى الطائفي السياسي لتلك الحقبة فيما سماه "إهابة بأبناء الطائفة العلوية" من أجل "مراجعة حساباتهم" وأن "تنفض عن نفسها وصاية العناصر الفاسدة التي قادتها إلى هذا المأزق الدقيق"؛ وأن الأمور قد وصلت إلى مرحلة اللاعودة فيما يتعلق بالنظام، وأنه لن تكون

---

[٣٣] **إذاعة دمشق**، ٢٣ آذار/ مارس١٩٨٠م (نقلاً عن: فاندام، **الصراع على السلطة في سورية**، م.س، الفصل الثالث).

[٣٤] **الحركة الإسلامية في سوريا.. مرحلة السبعينيات**، م.س.

[٣٥] المصدر نفسه، وقد نشر ميثاق الجبهة في كانون الثاني/يناير ١٩٨١م.

[٣٦] يذكر الأخوان المسلمون فيه انسداد الأفق بالتوصل إلى تسوية مع الأسد بالقول: "إننا مؤمنون إيماناً راسخاً إنه ليس من المحتم أن تحل المشاكل بالعنف، بل الوضع الطبيعي أن يجري حل هذه المشاكل بالحوار البناء، ولكن ما العمل إذا كان الطرف الآخر يصر على تجاهل الآخرين، ويرفض الحوار معهم إلا بلغة القوة؟!" انظر: بيان "**الثورة الإسلامية في سورية ومنهاجها**" ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠م.

[٣٧] لا يوجد حتى الآن مصدر آخر يثبت الحادثة غير المصدر الرسمي، وفيما تشكك جماعة الأخوان بالحادثة ليس هناك مصدر ثالث يمكن التوثق منه بخصوص وقوع الحادثة المذكورة.

[٣٨] وقعه كل من: **سعيد حوى**، و**علي صدر الدين البيانوني** (المراقب العام الحالي) و**عدنان سعد الدين**. وحول هذه الجبهة وبيانها انظر: فاندام، **الصراع على السلطة في سورية**، م.س، الفصل الثامن.

هناك هدنة إلا بانهياره وذهابه إلى غير رجعة[٣٩]، والبيان ـــ بغض النظر عن سياقه التاريخي ـــ كان بمثابة إعلان رسمي عن تحول جماعة الأخوان المسلمين إلى الأصولية والعنف، حتى مع تضمنه تصريحاً بأن "الحقوق المدنية والقانونية لجميع الأقليات العرقية والدينية مصونة، وحرياتهم الشخصية مكفولة"[٤٠]؛ فالبيان ـــ فيما يبدو ـــ يتضمن تحولاً باتجاه فكرة "**الدولة الإسلامية**" التي لا مكان فيها للأقليات الدينية إلا باعتبارهم رعايا وحسب، كما تضمن البيان "السياسي" تكفيراً دينياً للعلويين، أي أنه أصبح يستنجد بالخطاب الديني العقدي في المعركة السياسية؛ في محاولة تحشيد شعبي واسع ضد نظام حافظ الأسد.

وحتى لو صح تشكيك جماعة الأخوان بحادثة محاولة الاغتيال من أساسها وأن الأسد اتخذها ذريعة للقضاء على كل التنظيم مرة واحدة وإلى "ما لانهاية"، فإن بيان "**الثورة الإسلامية في سورية ومنهاجها**" كاف بحد ذاته ليوجد المبرر لتصفية الأخوان.

ولكن لا يبدو أن التفكير في التخلص من تنظيم الأخوان بالقوة قد بدأ منذ محاولة اغتيال الرئيس الأسد، فقد صدر في ٨ حزيران/يوليو ١٩٨٠ القانون ٤٩، الذي يجعل عقوبة الانتماء إلى الأخوان والاشتراك معهم أو الترويج لآرائهم جريمة عقوبتها الإعدام[٤١]، وجرت عدة مجازر في حلب وحماة وجسر الشغور في شهري آذار ونيسان، وفي المقابل لم يكف أعضاء جماعة الأخوان المسلمين عن إثارة القلاقل، وأمر الضابط رفعت الأسد (شقيق الرئيس) بارتكاب "مجزرة تدمر" الشهيرة في ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٨٠، التي يقدر ضحيتها بين ٥٠٠-١١٨١ شخص معظمهم من مثقفي الأخوان، من المعتقلين المحسوبين على جماعة الأخوان المسلمين، قامت بها وحدتين من "سرايا الدفاع" التابعة له، انتقاماً لمحاولة الاغتيال[٤٢].

"محا الخوف والكراهية ونهر الدماء المسفوكة أي فكرة لهدنة"[٤٣] بين الأسد والأخوان المسلمين، وكل الأحداث الدامية التالية لذلك هي مجرد استطالة لهذه البداية المأساوية في تدمر، وتفصيل على حصاد السبعينيات السياسي، مارس نظام الأسد أشد الأعمال قسوة ووحشية تجاه كل من يشتبه بأنه من الجماعة، اعتقل عشرات الآلاف، وتمَّ قتل وتصفية الآلاف منهم بشكل منظم في

---

[٣٩] من نص بيان "**الثورة الإسلامية في سورية ومنهاجها**".

[٤٠] المصدر نفسه.

[٤١] يمهل القانون منتسبي الأخوان مدة ستة أشهر لتسليم أنفسهم، "فتقدم مئات من صغار الأعضاء، ولكن المتشددين في قلب الحركة لم يتأثروا ولم يهتزوا" (سيل، **الأسد**، م.س، ص٥٣٣).

[٤٢] **لجنة حقوق الإنسان** التابعة للأمم المتحدة، وثيقة (**Document No. E/CN/4/1469** تاريخ ٤/٣/ ١٩٨١م).

[٤٣] فاندام، **الصراع على السلطة في لسورية**، م.س، الفصل الرابع.

السجون[٤٤]، وبقيت مجزرة حماة (٢-٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٢م) ـــ التي ذهب ضحيتها الألوف[٤٥] ـــ من أفظع ما يمكن أن يحدث في صراع نظام من أجل البقاء ضد مواطنيه؛ فقد "كانت حماة معركة أخيرة يجب أن يكسبها أحد الطرفين؛ لأنها بطريقة أو بأخرى ستقرر مصير البلد، (...) وكان كل حزبي ومظلي وكل أُرسل إلى حماة يعرف أن التشدد الإسلامي يجب اقتلاعه من المدينة هذه المرة، مهما كان الثمن. إن مثل هذا الفهم للمسألة على أنها الفصل الختامي في صراع طال أمده قد يفيد في توضيح سبب شدة العقاب الذي أنزل بالمدينة، فوراء الصراع المباشر كانت هناك عداوة قديمة متعددة الطبقات بين الإسلام والبعث، بين السنِّي والعلوي، وبين المدينة والريف"[٤٦]، وبالتأكيد لم يعد يرجُ حافظ الأسد ـــ بعد ذلك ـــ ترويج صورة نظامه بين المواطنين ـــ الذي ينتمي غالبيتهم الساحقة للسنَّة ـــ على أساس غير أساس الرعب والخوف، فقام حملة إعلامية كبيرة قام بها لترسيخ نتائج ما حدث على أساس الخوف الدموي، وسعى لسبغ صورة الشيطان على خصومه بكل الوسائل المتاحة.

طال تأثير هذه الفظاعات مئات الألوف من الأسر، ومنذ ذلك الحين وحتى اليوم حرص النظام على تذكير الشعب بتلك الأحداث، فحرم طوال أكثر من ربع قرن ـــ وما يزال يفعل ذلك إلى الآن ـــ أبناء المسجونين والمفقودين والمنفيين وأقربائهم (حتى الدرجة الثالثة) من أغلب حقوقهم المدنية، وصادر لكثيرين منهم أملاكهم، التي ذهبت معظمها كغنائم استولى عليها ضباط كبار، و"إذا كان معارضون من مختلف التيارات السياسية المنظمة قد وجدوا طريقهم إلى السجن وقتها، فإن التعامل الثأري وسياسة الاستئصال كانا من نصيب الإسلاميين وحدهم، لقد ظلوا لسنوات طوال مقطوعي الصلة بالعالم الخارجي، وفي ظروف من القهر الجسدي والنفسي أخَذَت أخبارها تتسرب لتعطي مفعولها التأديبي الذي عمَّ سورة الثمانينيات وما زال تأثيره قائماً اليوم"[٤٧].

أما تنظيم الطليعة المقاتلة الذي لم يبق من وجوده إلا بضعة شبان مبعثرين في العراق وأوربا؛ فقد استهوته الجهادية الأفغانية ضد الروس، خصوصاً وأن بعض "مجاهدي" تنظيم "الطليعة المقاتلة

---

[٤٤] حسب تصريح جماعة الأخوان المسلمين في بياناتهم المنشورة، وحسب العديد من المعارضين ومن الحقوقيين الناشطين في مجال حقوق الإنسان، مثل المحامي هيثم المالح والدكتور هيثم مناع، وحتى الآن لا يوجد إحصاء دقيق للمفقودين في السجون السورية.

[٤٥] يقدر **روبيرت فيسك** (وهو الصحفي الوحيد الذي قدم تقريراً من داخل مدينة حماة أثناء المجزرة) العدد بـ١٢ ألف، وتقدر جماعة الأخوان العدد بـ٢٥ ألف، ويشيع بين الأهالي رقم ٣٥ ألف أي ما يزيد عن ١٣% من عدد سكان المدينة! ويعجب المرء من تصرف جماعة الأخوان إزاء هذه الأحداث، كيف يقدمون على العصيان المسلح و يجازفون بحياة الأهالي في مواجهة مسلحة كانت مؤشرات عديدة أمامهم تشير إلى أنه لن يكون فيها أي رحمة؟!.

[٤٦] سيل، **الأسد**، م.س، ص٥٣٨.

[٤٧] حسام جزماتي، **الشباب والإسلام السياسي في سوريا**، مجلة الآداب، السنة ٥٣، العدد١١/١٢ نوفمبر (تشرين الثاني) وديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٥م، ص١١١.

لحزب الله" ـــ من أمثال **الشيخ عبد الله عزام** ـــ اتجه من الجهاد الفلسطيني إلى جهاد الروس في أفغانستان، وأدى ذلك إلى طلائق بائن بين بقايا تنظيم "الطليعة المقاتلة" والأخوان المسلمين، خصوصاً وأن الأخوان حمَّلوه مسؤولية توريطهم في "الأحداث" برمتها، وهو حملهم مسؤولية فشل "الجهاد" في سورية[٤٨].

أما الأخوان المسلمون فلم يعد لهم وجود على الأراضي السورية بعد خسارتهم المنكرة في "نفير حماة" شباط/فبراير ١٩٨٢م، وقد حرص النظام على تتبعهم في الداخل حتى نهاية التسعينيات، أصبح وجودهم خارجياً، انشقت التنظيم وانقسم على نفسه في الخارج بعد أن توحد في مطلع الثمانينات، ولم يعد لهم وجود في الداخل إلا على شكل ذكرى مريرة ودامية تثير الأسى والحسرة، ونتيجة للدعاية الإعلامية المكثفة التي قام بها النظام، وبالتضافر مع الخيبة التي حصدها السوريون مع القتل والسجن والتنكيل فقد أصبح اللوم على الأخوان وتحميلهم مسؤولية ما حدث أمراً شائعاً؛ إذ لم يجد السوريون ـــ أمام هذا الحال ـــ من يحملونهم المسؤولية سوى الأخوان أنفسهم حتى وصلت شعبيتهم إلى الحضيض[٤٩].

لقد ابتدأت الحياة السياسية في الدولة السورية الحديثة على أسس ديمقراطية، وخطى الإسلام السياسي في سورية خطاً مختلفةً عن نظرائه في العالم العربي والإسلامي، وعلى وجه الخصوص سارت جماعة الإخوان المسلمين في سورية مباينة للجماعة الأم في مصر (كما يلاحظ باتريك سيل)[٥٠]، وكان هذا الاختلاف ناتج عن النزعة التوفيقية في فكر الشيخ حسن البَّنا، ففيما أدى الصراع المبكر في مصر إلى انحراف مسار التنظيم وانقسامه إلى تنظيمات متعددة تؤمن بالعنف، فإن أشقائهم

---

[٤٨] انظر كتاب: أبو مصعب السوري، **ملاحظات حول التجربة الجهادية في سورية**، ص١، ص١٣، ص١٦، على موقع "**منبر التوحيد والجهاد**" على الرابط: **http://www.tawhed.ws/r?i=1637**

وحسب **أبو مصعب** فإن **الطليعة المقاتلة** جنحت "في آخر أيامها ـــ بفعل الحصار الأخواني والعراقي وتآمر كل الجهات عليها وما لاقته من الظلم والعسف في الخارج ـــ إلى التطرف، هذا التطرف أصبح سمتاً ملازماً لكل من ينتمي إلى الطليعة ولقد لعب الإعلام الأخواني دوراً رئيسياً في تضخيمه وتكبيره لاستخدامه ضدها (...) ولعل أبعد ما أوغلت فيه هو القناعة التي توصل إليها **عدنان عقلة** وبعض إخوانه من **كفر "الإخوان المسلمين"** و **"الجبهة الإسلامية"** ومن أفتى بالتحالف ورضي به طرحاً وبرنامجاً، وبكفر كل من قامت الحجة عليه وبقي على ولائه للقيادة وحلفها!" ويعقب أبو مصعب بأن تصرفات الأخوان في تحالفهم مع نظام العراق وتصريحات بعضهم "ولا سيما **عدنان سعد الدين** الذي ذهب في إحدى مقابلاته للتصريح بأنه يعتبر أعضاء حزب البعث العراقي – اليميني العفلقي – مسلمين وأن قيادتهم قيادة متدينة، بل وقد صرح أكثر من مرة بقناعته بإسلام **صدام حسين** ونظامه! بل وعاتب الشباب الذين ينعتونهم بالكفر وطلب منهم الاستغفار والتوبة! على الرغم من أن كل هذا يعطي بعض الأدلة لقناعة **عدنان عقلة** ولكن التعميم الذي ذهب إليه كان إسرافا ولاشك!" (المصدر السابق نفسه، ص١٣).

[٤٩] جزماتي، **الشباب والإسلام في سوريا**، م.س، ص١١١.

[٥٠] يشير **رايسنر** إلى رأي **باتريك سيل** في **كتابه الصراع على سورية** (١٩٤٧-١٩٥٨)، (ط١، ١٩٦٥م، ص١٨٠ (النسخة الإنكليزية))، نقلاً عن: رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية**، م.س، ص١٤، ولكن **رايسنر** يرى أنه ليس هناك فروق جوهرية بين الأخوان المصريين وأشقائهم السوريين، انظر: المصدر نفسه، ص٤٣٣-٤٣٦.

السوريين الذي انحنوا للعاصفة أيام عبد الناصر، لكنهم لم يلبثوا أن اصطدموا مع النظـــام لأســـباب مختلفة، وتحولوا إلى أصولية أشقائهم في مصر، لكنها أصولية مسَّت بنية التنظيم كلـــه، لقـــد ظلـــوا ديمقراطيين[٥١] طوال أكثر من ثلاثين عاماً، ولكنهم انتهوا نهاية دموية تقشعر لها الأبدان.

[٥١] المصدر نفسه، ص٤٤١، ويؤكد **رايسنر** بأن الأخوان المسلمون كافحوا "بالإشارة إلى مبدأ الشورى من أجل الديمقراطية البرلمانية" في إطار الربط مع المناهج السياسية والاجتماعية الحديثة التي تقبلوا فيها الأخذ من عقائد ومناهج متناقضة في سبيل تحقيـــق ذلـــك (انظر: المصدر نفسه، ص٤٤١).

ثانياً: العودة المستعصية

الإسلام السياسي والبحث عن مخرج للطريق المسدود

يتندر الناس في سورية بعد الأحداث المأساوية بنكت سوداوية مباشرة في مغزاها السياسي، معظمها يتجه إلى وصف الرعب والخوف الشديد من قساوة النظام المفرطة، والتي حولته إلى نظام تسلطي بوليسي صرف لا معنى فيه للحياة المدنية بين المواطنين، يستطيع فيه أصغر عنصر من أجهزة الأمن أن يتدخل في حياة أي مواطن دون أية مساءلة، كان ذلك هو سمة عقد كئيب من حياة السوريين، امتد من ما بعد "الأحداث" وحتى **حرب الخليج الثانية** عام ١٩٩١م، عاني فيه السوريون ــ فضلاً عن ذلك ــ الحصار الاقتصادي المرير الذي فرض على سورية (١٩٨٧-١٩٩٠) بعد حادثة قنبلة طائرة "إل عال" والتي فجرت وراءها حملة عالمية ضد دمشق[٥٢].

في ظل انعكاسات حقبة الثمانينات وما أعقبها تشكلت شخصية السوري عموماً "من الحرص البدائي على المصلحة الشخصية، والخِصَاء أمام الأجهزة الأمنية ونظائرها، والنظر إلى السلطة القائمة كمسلمة أبدية، وتجنُّب العمل السياسي الداخلي، وهو تجنب يرقى إلى مرتبة "فوبيا" راضَّة في حالة الإسلام السياسي أو كل ما يُمكن أن يكون طريقاً إليه، مثل: حضور الدروس الدينية، أو التردد إلى المساجد وإظهار أمارات الالتزام السلوكي بالإسلام"[٥٣].

وجد حافظ الأسد فُرصته للخروج من العزلة والحصار الدولي[٥٤] بالاشتراك مع قوات التحالف الذي قادته آنذاك الولايات المتحدة الأميركية (١٩٩١م) لـ"تحرير" الكويت، وأعاد تدفق الأموال الخليجية إليه بعد انقطاعها نهائياً عام ١٩٨٨م، وعلى الرغم من أن الانخراط في صفوف التحالف قد ألَّب عليه الشارع الإسلامي السوري واستفزَّه[٥٥]، إلا أنه بقبضة أمنية صارمة تلوِّح

---

[٥٢] انظر حول تفاصيل هذه الحادثة في: سيل، **الأسد**، م.س، ص٧٦٩-٧٧٢.

[٥٣] جزماتي، **الشباب والإسلام السياسي في سوريا**، م.س، ص١١١.

[٥٤] انظر: فلاينت ليفريت، **وراثة سورية: اختبار بشار بالنار**، ترجمة: عماد فوزي الشعيبي، الدار العربية للترجمة، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٠١.

[٥٥] كانت اليوم الأول من بداية عملية "**عاصفة الصحراء**" (حسب التعبير الأميركي) أو "**أم المعارك**" (بتعبير صدام حسين) قد صادف نهاية الأسبوع، مما جعل خطباء المساجد يوم الجمعة يتحدثون عن الحرب واستهداف الإسلام، فاضطرت الأجهزة الأمنية لجلبهم والضغط عليهم من أجل أن يتحدثوا أمام كاميرا التلفزيون السوري (وكان القناة الوحيدة وقتها) عن سيئات **صدام حسين**، مما بث الخوف في الناس، وفي الجُمع اللاحقة كانت قوات من الجيش ودوريات الأمن تحيط بعدد من جوامع الرموز الدينية خوفاً من ثائرة الناس.

بطريقة ما بذكرى "الأحداث" الأليمة (وهي ليست بعيدة كثيراً بعد) سيطر عليه قبل أن يخرج من يده، وطلباً لاسترضاء الشارع قام بالإفراج عن دفعة من السجناء السياسيين كان معظمهم من الأخوان المسلمين، بعدما أصبح ملف المعتقلين السياسيين مزمناً، وأصبحت مطلباً شعبياً يتطلب حله، لكن الأسد الذي تعامل معه دوماً من منظور أمني بحت حوله إلى "كارثة وطنية" بأتم معنى الكلمة[٥٦]، وكان ما شاهده وعرفه السجناء في معتقلاتهم كفيلاً بإماتة أي رغبة فيهم بممارسة العمل السياسي، حتى ولو لم يكن القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠م سارياً (وهو مازال إلى اليوم سارياً).

١. تركة الأسد: السلفية الجهادية المستأنسة بعد حرب الخليج

زامن حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي المروع ــ الذي أعقبها ــ على شعب العراق الانقلاب على الإسلاميين في الجزائر بعد فوزهم في الانتخابات، وحدوث مجاز في البوسنة ضد المسلمين، وانتهاء حرب "تحرير" أفغانستان من الاحتلال السوفييتي وعودة الأفغان العرب إلى بلادهم، فضلاً عن انكشاف حجم المأساة التي تعرض الإسلاميون في سجونهم، بعد أن أفرج عن مئات منهم، وقد واكب ذلك كله انفتاح محدود على العالم الخارجي سمح بالاطلاع على معاناة المسلمين والإسلاميين في الخارج، وانتشرت في ذلك الوقت ــ وعلى نطاق لا بأس به ــ أشرطة فيديو وكتب تتحدث عن مجازر البوسنة وجهاد الأفغان العرب، وقرابة منتصف التسعينيات أُعلن "الجهاد" ضد الروس لاستقلال الشيشان أسوة بالدول التي كانت ملحقةً بالاتحاد السوفييتي، فخلق ذلك كله مناخاً يغري الأجيال الشابة ــ التي لم تكن قد وعت أحداث الثمانينيات ــ بالتفكير الجهادي، فتشكلت جماعات سلفية صغيرة غير منظمة مهتمة بالجهاد، مجرد اهتمام، لكنها لا تمتح من الذاكرة الإسلامية السياسية السورية بقدر ما تمتح معنوياً من رموز الجهاد الأفغاني والشيشاني، وتحديداً الشيخ **عبد الله عزام** الذي تحول إلى رمز الجهاد الأفغاني العربي بعدما "استشهد" عام ١٩٩٣م في سيارته مع اثنين من أبناءه في باكستان.

وبجوار ذلك كانت الانتفاضة التي اشتعلت في ١٩٨٧م واستمرت حتى ١٩٩٣م قد ألهبت المشاعر الإسلامية للأجيال الفتية وأثارت حماسهم، فعمليات المقاومة الإسلامية ("حماس" و"الجهاد الإسلامي") كانت مثيرة للإعجاب على نطاق واسع بين أفراد الشعب السوري، كما أشقائه في الأقطار الأخرى، وفي جنوب لبنان بدأت المقاومة الشيعية ("حزب الله") تحقق انتصاراتها تحت شعارات إسلامية ودون إلماحات طائفية واضحة، و لم يكن تأثيرها أقل من جاراتها في فلسطين رغم

---

[٥٦] رضوان زيادة، **حدود الإصلاح السوري: آليات انتقال السلطة ورهانات التغيير** (ضمن كتاب **الإصلاح في سورية: بين السياسات الداخلية والتحولات الإقليمية والدولية**، تأليف جماعي، تحرير: رضوان زيادة، أقلام حرة، دمشق ــ روما، ط١، ٢٠٠٥م) ص١٠٤.

"تنغيص" الاختلاف الطائفي الذي لم يحل ـــ رغم وجوده ـــ دون تقبلهم وانفعالهم الشديد بإنجازاتها البطولية.

من جهة أخرى كان الاتحاد السوفيتي ـــ الذي يشكل سنداً لنظام الأسد ـــ قد انهار، ومنيت العقيدة الماركسية بهزيمة نهائية، وهو أمر زاد الاهتمام بالإسلام على مستوى محلي وعالمي، وقد عمل النظام على تقريب بعض الرموز الدينية[٥٧] التي عرفت بعدائها للأخوان المسلمين لتوجيه الصحوة الإسلامية التي بدأت تشهدها سورية مع المنطقة عموماً تجنباً من أن تمسَّ أسس النظام، بل إن تصاعد الصحوة الإسلامية وبروز نجم الحركات الإسلامية في الدول المجاورة دفعت بالدكتور **البوطي** (أقرب الرموز الدينية إلى النظام في ذلك الوقت، والمعروف بعدائه لحركة الأخوان) لتبرير القمع الدموي الذي مورس ضد الإسلاميين فقهياً في كتابه "**الجهاد في سبيل الله: كيف نفهمه؟ وكيف نمارسه؟**"[٥٨]، وبالتأكيد لم يكن صدى ذلك طيباً البتة في نفوس السوريين الذين عانوا من "الأحداث" ما يفوق تحملهم وتصورهم من الآلام والفظائع.

وكان الشيوخ منذ انتهاء "الأحداث" قد عملوا على تكريس تجنب السياسة في أفواج الشباب المتكاثرة، والحرص على إسلام "مدني" يتجنب السياسة بشكل كامل؛ فقد بدأ عدد من الشيوخ المستقلين بالعمل ـــ بعد أن تقلص التدين الإسلامي قسراً إلى أدنى حدوده من الإعلان والبوح خوفاً من الاستباقية الأمنية ـــ على تدريس العلوم الشرعية وبث روح التصوف والأخلاق للعامة، مع تطمين مستمر للأجهزة الأمنية والسياسية إلى اختلافهم وتباينهم مع الأخوان، وكان معظمهم مشايخ تقليديون و"خصوم أصليُّون للنهج الأخواني ولمختلف تيارات الإسلام السياسي (...) حرص هؤلاء المشايخ على "تعقيم" الجوِّ المحيط بهم من كل ما يمكن أن يثير "فتنةً" تعيد البلد إلى ما عاناه من "بلاء" وألحوا على تلاميذهم ومريديهم المتكاثرين بأن ينشغلوا بـ"طلب العلم" و"تهذيب النفس"، وتجنّبوا

---

[٥٧] أبرزهم الدكتور **محمد سعيد رمضان البوطي**، والذي برز في مناظرة شهيرة عام ١٩٨٩م مع المفكر الماركسي الدكتور **محمد الطيب تيزيني** على شاشة التلفزيون السوري إبان تداعي الاتحاد السوفيتي، وكان لذلك مغزاً خاصاً لدى المتدينين.

[٥٨] انظر: طبعة دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٣م، ص١٧٢-١٧٣، ويشير في كتابه إلى أن الأخوان ليس **بغاة** (معارضة سياسية مسلحة تخرج على طاعة الإمام تبغي خلعه لاعتقادها بوجوب ذلك عليها في أحكام الشريعة) شرعاً، لأن شرط البغاة هو التأويل، وهم ليس أهلاً للتأويل؛ "لأن المبررات التي يعتمدون عليها لا تعتمد على أي مستند شرعي، بل هي مبررات مزاجية تتعارض مع قواطع النصوص وما اتفق عليه الأئمة من أحكام"؛ فلم يبق من مسوغ لخروجهم على الإمام سوى الشهوات وأهواء النفس وحب السلطة، وهؤلاء وصفهم في الشريعة الإسلامية **حرابيون** (وليس حربيون)؛ إذ "لا يدخل في باب **الجهاد** و لا ينطبق عليه تعريفه (...) و لا يدخل أيضاً في باب **البغي**"، "فهو إذاً لا بد أن يكون حرابة وصيالةً"! ومعلوم أن حكم الحرابة في الفقه الإسلامي يقضي بأن يقتَّل مرتكبها أو يصلب أو تقطَّع أيديه وأرجله من خلاف! (انظر: المصدر نفسه، ص١٧٣)، و لم تنتظر الطليعة المقاتلة حتى حكمت عليه بالردَّة انطلاقاً من مبررات عقدية، انظر مثلاً مقال: أبو بصير عبد المنعم مصطفى حليمة الطرطوسي، **هذا هو البوطي فاحذروه**، في موقع "منبر التوحيد والجهاد": **http://www.tawhed.ws** أو على الرابط:
http://www.altartosi.com/refutation/refut016.html

الإشارة إلى أي عمل عام سوى العمل الخيري. وكلما لزم الأمر كانت مواقفهم، ومواقف مريديهم، غير "أخوانيه"، بل "ضد أخوانيه" كذلك"[٥٩].

كانت سنوات عقد التسعينيات أكثر السنوات راحة لحافظ الأسد، بعد أن أغلق فيه المجال السياسي الداخلي نهائياً، و أنهى مجرد التفكير فيه، و"حتى الأحزاب الحليفة لحزب البعث والمنضوية تحت قيادته في الجبهة الوطنية التقدمية ــ والتي يتندر الشارع السوري بأعداد كوادرها ــ لم تستطع أن تحصل على رخصة لفتح مقارّ أو مكاتب لها في المحافظات، أو على الأقل إصدار صحف أو نشرات علنية خاصة بها، وبقي مطلبها الصغير هذا معلّقاً إلى حين قدوم بشار الأسد الذي استجاب لهذا الطلب واعتُبِر حينها إنجازاً تاريخياً على صعيد العمل السياسي الحزبي وحرية التعبير في سورية"![٦٠].

لكن رغبة حافظ الأسد في تحقيق انفتاح اقتصادي محدود للغاية يسترضي به أركان نظامه، والشارع الغاضب من المشاركة في حرب الخليج الثانية، ألجأته إلى إصدار القانون الاستثماري رقم ١٠ عام ١٩٩١م، بعد حرب الخليج مباشرة، وقد أن كان المستفيد الوحيد من هذا القانون الاستثماري "الرأسمالية الخاصة جداً، المرتبطة برجال الحكم والنظام الاشتراكي"[٦١] أكثر من أي فئات أخرى، ومع ذلك فقد رافق هذا القانون نوع من التراجع المحدود لمظاهر الدولة الأمنية التسلطية، بالسماح للصحافة الأجنبية بالدخول إلى سورية تدريجياً، وهو أمر كان ضرورياً؛ إذ الإطار السياسي ليس مفصولاً ولا محايداً أو مستقلاً عن الإطار الاقتصادي، ولا يمكن أيضاً وبطبيعة الأشياء أن يوجد "استثمار" مع الخوف، وأدى ذلك إلى التخفيف من سيطرة الإعلام المحلي واحتكاره للمعلومة، وإن كانت بقدر محدود، فقد كان مألوفاً أن تمنع أعداد من الصحافة، أو تنزع من الصحيفة صفحة أو بضع صفحات لدى مرورها على مؤسسة "الرقابة"!.

كما سمح هذا الانفتاح المحدود في نطاق الحريات الشخصية والاقتصادية بالتعبيرات الاجتماعية والدينية للمجتمع السوري المحافظ بشكل "خجول" غالباً، ولكنه تزايد إبان عقد التسعينيات، لتظهر على السطح علانية مظاهر التدين المكبوتة (اللحى والحجاب واللباس وارتياد الجوامع والمساجد)، ولكن ومع كل ما أشرنا إليه من مظاهر صغيرة بالانفتاح في الحريات فإن النظام احتفظ بطابعه التسلطي، وقبضته الأمنية الفتاكة، فقط مظاهر محدودة انحسرت من الحياة العامة، وكان لها تأثيرها السحري في شعور السوريين بقدر من الحرية.

---

[٥٩] جزماتي، **الشباب والإسلام السياسي في سوريا**، م.س، ص١١٢.

[٦٠] زيادة، **حدود الإصلاح السوري**، م.س، ص١٠٤.

[٦١] برهان غليون، **الرأسمالية العشائرية: أو النموذج السوري للانتقال نحو اقتصاد السوق** (ضمن كتاب: "**الإصلاح في سورية**"، م.س، ص٢٦.

أهمل الرئيس الأسد السياسة الداخلية بعد ذلك بشكل لافت، بعد أن اطمـــئن إلى اســـتحكام قبضته فيها بالحفاظ على النموذج البوليسي للدولة التسلطية، والتفت إلى مسألة التوريـــث بعـــد أن استتب له الأمر في لبنان، واستطاع بسط نفوذه عليه بعد اتفاق الطائف ١٩٨٩م وإنهـــاء الوجـــود المسلح للميلشيات بإخراج ميشيل عون من لبنان (بعد محاصـــرته ولجوئـــه إلى الـــسفارة الفرنـــسية ١٩٩٠م)، خصوصاً بعد أن عمل خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات على جمع خيوط قوة النظـــام كلها بيده، وعلى تعميق موقع الرئاسة باعتباره موقعاً فردياً لا موقعاً مؤسسيًّاً، وبدأ الـــسعي لتهيئـــة المناخ الملائم لتوريث السلطة داخل نظامه.

والواقع أن أزمة الخلافة بدأت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣م عندما اعتلت صحة الـــرئيس حافظ الأسد وأوكل ـــ وهو على فراش المرض ـــ إلى لجنة سداسية[٦٢] إدارة الأمور اليومية للدولة، القلق الذي أثاره احتمال وفاته لأطراف النظام العائلية والعشائرية فضلاً عن استبعاده شقيه، أغـــرت رفعت الأسد فيما بعد في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٤م بالعمل على انقلاب عسكري ضده ـــ خصوصاً بعد أن تم رسمياً (في ١١ آذار/مارس) نزع قيادة "**سرايا الدفاع**" من يده ـــ مستنداً إلى قاعدة تأييـــد كبيرة داخل القوات المسلحة و"سرايا دفاعه" التابعة له ذات الأسلحة الثقيلة، انتهت الأزمة بفـــشل المحاولة الانقلابية وعزل رفعت بشكل ما عن مواقع القرار، وتم حل سرايا الدفاع وإضعاف نفوذه في الجيش بشكل كامل.

ومنذ أزمة الخلافة جرت مفاوضات عديدة مع الأخوان المسلمين عبر قيادات الأجهزة الأمنيـــة الرئيسية، توقفت عام ١٩٩٦م[٦٣] بعد أن قاربت على النجاح لأسباب خاصة بالأسد، فقد توفي نجله باسل بحادث سيارة على طريق المطار عام ١٩٩٤، ووقع ياسر عرفات رئـــيس منظمـــة التحريـــر الفلسطينية "**اتفاق أوسلو**" عام ١٩٩٥م ـــ الذي شعر فيه الأسد بأنه كان أكبر "طعنة" وجهها لـــه عرفات بفصل المسار الفلسطيني بعد فصل المسار المصري باتفاقية "كامب ديفيد" الساداتية. ربما كان الأسد يريد مناخاً من الاستقرار ـــ عبر مصالحة مع العدو اللدود لحكمه ـــ يسمح بتوريث ســـلس لنجله، أو ربما كان يريد تمرير الوقت بمحاولة للمصالحة هذه، فقد استمرت مفاوضات المصالحة (على

---

[٦٢] مكونة من وزير الخارجية "**عبد الحليم خدام**"، والأمين العام المساعد للقيادة القومية لحزب البعث "**عبد الله الأحمـــر**"، ووزير الدفاع "**مصطفى طلاس**"، ورئيس الأركان "**حكمت الشهابي**"، ورئيس الوزراء "**عبد الرؤوف الكسم**"، و"**زهير مشارقة**" الأمين العام المساعد للقيادة القطرية لحزب البعث والملاحظ أن جميعهم سنيُّون، وعلى الرغم من أنه ليس أمراً طبيعياً، إلا أن مناصبهم العليا الرسميـــة في الدولة تعطي مبرراً منطقياً لذلك، ولكن ما لم يكن "منطقياً" ـــ حسب نيكولاس فاندام ـــ أن يستبعد شقيقه "**رفعت الأسد**" الذي كان أقوى أعضاء القيادة القطرية بدون منازع بعد الرئيس نفسه (انظر: فاندام، **الصراع على السلطة في ســـورية**، م.س، الفـــصل التاسع).

[٦٣] **الجزيرة نت**، برنامج زيارة خاصة، **علي البيانوني.. مفاوضات الإخوان والسلطة ج٢** ،٢٠٠٥/١٢/٣م، انظر الوصلة:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5E34C6DF-C34E-4E6A-B01E-6725A02774A0.htm?wbc_purpose=basic_current_current_current_Current_Current_Current

تَقَطُّع) ما يزيد عن عقد من الزمان، تغيرت فيه الخارطة السياسية بما فيه الكفاية. وربما كانت الآثار النفسية للخصومة والاقتتال قد حالا دون إمكانية تقبل المصالحة الفعلية ذاتها.

وقبل وفاة نجله كان الأسد قد استدعى القيادي في حركة الأخوان "**الشيخ عبد الفتاح أبو غدة**" للمفاوضة بشكل مباشر، لكنه قدم سورية و لم يقابله، وتوفي بعد سنتين في المملكة العربية السعودية.

في عام ١٩٩٥م انطلقت "**قناة الجزيرة**" القطرية، وقد شكلت فيما بعد علامة فارقة في وعي معظم العرب، وعلى الرغم من أن حافظ الأسد منع في أول الأمر أجهزة الاستقبال للقنوات الفضائية، إلا أن تكاثرها بحيث يخرجها على السيطرة من خلال المهربين من تركيا ولبنان والأردن، جعل السلطات تغض الطرف عنه، مما أدى لانتشاره بشكل كبير جداً منذ الربع الأخير من عقد التسعينيات، ولاشك أن وعياً سياسياً جديداً تشكل خلال هذه الحقبة، فقد كُسر الاحتكار الإعلامي الرسمي ومحرماته السياسية، بات كل شيء ممنوع على الأرض خارج عن السيطرة في الفضاء!.

لقد كان لكل ذلك أن يوجد وعياً إسلامياً حركياً جديداً معادياً للأميركيين والأنظمة العربية على وجه العموم، خصوصاً بين أجيال شابة حديثة السن لم تكن واعية للـ"أحداث" جيداً، كانت ملامحه في الغالب سلفية جهادية سطحية، سهلت وسائل الاتصال والفضائيات ــ ثم انتشار الانترنيت لاحقاً ــ تداول أدبياته ومكتبته المرئية بشكل كبير، وقد كانت هذه المكتبة المتداولة تؤول منطقياً أو ترجع بطبيعة الحال إلى تجربة مجاهدي الأفغان العرب والقاعدة على وجه الخصوص، لكن عمق المأساة الدموية في "الأحداث" خلفت أثرها الذي لا يمحى، فالخوف ما زال سيد الموقف، وبشكل طبيعي لم يكن بالإمكان مجرد التفكير بأي تنظيم يتبنى العنف ضد النظام، فكانت معظم الاحتقانات وتوجهات الوعي السلفي الجهادي الجديد ــ الذي استهوى مجموعات شبابية صغيرة جداً ومعزولة عن بعضها ــ تتجه تلقائياً إلى الخارج وخصوصاً إلى بلاد البلقان والشيشان، بعد أن خابت آمال الأصوليين في العالم بأفغانستان ما بعد التحرير من الغزو السوفيتي، ذلك أن أي تفكير من هذا النوع في الداخل لن يحظى بأي تأييد، بل سيحظى باعتراض واسع وأكيد وذلك بمرجعية تجربة "الأحداث" نفسها.

٢. وراثة سورية "الإسلامية": اللعب بالنار

لم يكن يهتم حافظ الأسد في آخر التسعينيات سوى بتهيئة مناخ التوريث والاستخلاف، كانت مخاوفه دوماً من تنظيمات إسلامية تكرر له تجربة الثمانينات المُرَّة، ويبدو أنه لم تكن لديه الثقة بأنه إذا حصل ما يشبه تلك الأحداث فلن يستطيع نجله التغلب عليها، لهذا السبب توجه في نهاية عام ١٩٩٩م لاعتقال جميع أعضاء "حزب التحرير" (السابقين والحاليين آنذاك) ــ الذي يعمل بشكل

سري في سورية منذ الستينات ضمن قناعات عقدية عن عودة "الخلافة لإسلامية" ـــ على الرغم من أن **حزب التحرير** (الإسلامي) وجد في بعد منتصف الستينيات، إلا أنه لم يكن له أي دور واضح في الحياة السياسية لسورية؛ توفي الأسد بعد قرابة ستة أشهر فقط من اعتقالات التحريريين، منهياً بذلك أي شكل من أشكال الوجود التنظيمي الإسلامي على الأراضي السورية.

رافق صعود بشار إلى الواجهة السياسية ـــ تمهيداً للتوريث ـــ ترتيب واسع للملفات الإقليمية، مثل: عودة العلاقات تدريجياً مع العراق منذ ١٩٩٦م، فقد كان صدام حسين "عدواً" شرساً للأسد الأب لا يؤمن جانبه، وعودة العلاقات مع الأردن، وتحسين العلاقات مع تركيا، أما لبنان فقد أوكل ملفه كاملاً إلى بشار بعد أن سُحب من يد نائبه عبد الحليم خدام (الذي أعلن انشقاقه لاحقاً في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥م)، وبالنسبة للإسلام السياسي فقد اعتمد الأسد الأب إقليمياً بناء سياسة تحالفات واسعة مع الإسلاميين في دول الجوار، مثل: جماعة الأخوان المسلمين الأردنية، وإسلاميو تركيا ("حزب الرَّفاه" وانشقاقاته اللاحقة)، وشيعة لبنان ("حركة أمل" و"حزب الله")، وحركتي المقاومة الإسلامية الفلسطينيتين "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، ويسبق ذلك كله ـــ بالطبع ـــ تحالفه مع إيران ضد نظام صدام حسين في حرب الخليج الأولى (١٩٨٠-١٩٨٨) كموقف استراتيجي يتعلق بسيطرته على لبنان، ومحاصرة طموحات عدوه العراقي اللدود.

ومثل هذا التحالف مع الإسلاميين عموماً ـــ باستثناء تحالفه مع إيران في حرب الخليج الأولى الذي جلب له السخط ـــ يلعب دوراً مهماً في تسويق الدبلوماسية الخارجية السورية شعبياً في العالم العربي والإسلامي، كما أنه يضع في يده أوراقاً تعزز موقعه التفاوضي مع الغرب وإسرائيل (بعد "كامب ديفيد" و"أوسلو") بقدر ما تبدو أنها تجلب له السخط، خصوصاً فيما يتعلق بالحركتين الفلسطينيتين و"حزب الله" اللبناني، لكن بقدر ما يبدو النظام متسامحاً مع التنظيمات الإسلامية "الأصولية" في الخارج كان عنيفاً وغير متسامح بالمرة بالنسبة إلى أي تنظيم إسلامي سوري يمكن أن يوجد على أراضيه، مهما كان معتدلاً.

ورث بشار الأسد تركة إسلامية سياسية لا حراك فيها، لكن وراثته ما كانت ممكنة إلا في ظل ظروف سياسية ليس فيها أي إمكانية لأحد أن يعترض لا من داخل النظام ولا من خارجه، فقد استطاع الأسد الأب أن يرتب الأمور على هذا النحو قبل وفاته، وقد تم تسويقه في الداخل عبر دعاية مكثفة أن "بشار الأمل" لشعب سورية (كما تظهر هذه العبارة وأشباهها على صور تم نشرها بشكل واسع في ذلك الوقت)، ولأن العهد الجديد يحتاج إلى قدر من الانفراج الداخلي لتعزيز سلطته ومكانته بين السوريين، فقد بدأ العهد الجديد بنوع من الانفتاح الاقتصادي وانحسار محدود في المظاهر الأمنية وتدخلاتها اليومية في شؤون المواطنين.

لم يستطع المثقفون السوريون تحمُّل توريث "الجمهورية"[٦٤] فنشطوا من أجل التغيير، قدم الأسد الابن في "خطاب القسم" (١٧ تموز ٢٠٠٠م) وعوده عن التغيير الذي سيعمل على إنجازه على مختلف الأصعدة، و"دعا" الشعب السوري للمشاركة في هذا التغيير، ثمة إجراءات عديدة لكنها جميعاً اقريباً كانت جزئية وشكلية[٦٥]، لكن معظمها بقس على شكل وعود تتناسل عن وعود أخرى[٦٦] وهكذا، تحفز المثقفون السوريون بإصدار بيان (عرف فيما بعد ببيان الـ٩٩) طالبوا فيه الحكومة بإزالة قوانين الطوارئ ومنح الحريات العامة والاعتراف بالتعددية السياسية، وغير ذلك من المطالب الملحة للسوريين، ومن الملاحظ أنه ليس بين موقعي هذا البيان أياً من المحسوبين على التوجُّه الإسلامي[٦٧].

بدأ "ربيع دمشق" فعلياً على وقع "حركة المثقفين" عندما تشكلت الهيئة التأسيسية للجان المجتمع المدني، والطريف أن الهيئة التأسيسية التي تضمنت قرابة عشرة مثقفين جميعهم من أصول ماركسية متشددة (باستثناء النائب **رياض سيف**) حاولت تلوين نفسها لتعتِّر عن الشارع الإسلامي

---

[٦٤] على سبيل المثال نشر المناضل الشيوعي البارز **رياض الترك** مقالة في ملحق صحيفة "**النهار**" اللبنانية (٢٢/٧/٢٠٠٠م). بعنوان "**من غير الممكن أن تظل سورية مملكة الصمت**"، ثم أعاد نشره أيضاً في صحيفة "**القدس العربي**" الصادرة في لندن تاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٠ وفيه يعترض فيها على توريث الجمهورية، قائلاً: "إن مشكلتنا ليست مع الدكتور بشار الأسد فالرجل لم يتبوأ في الماضي أي منصب رسمي، أما اليوم فالمشكلة آتية من آلية وصوله إلى السلطة عن طريق الوراثة، إنها سابقة خطيرة ويمكن أن تتكرر مع أخوته وأبنائه لا يمكن أن يستمر اختصار المجتمع السوري بكل مشاربه وتنوعاته في كلمات: "موافق" و "غير موافق"، يدلي بإحداها المواطن المكبلة يداه بالخوف " وأنه من غير المعقول بقاء السوريين صامتين على هذا التوريث، حول رياض الترك وأثر هذا المقال على اعتقاله في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م ــ حيث كان المقال المذكور أحد الوثائق الأساسية في "إدانته"، ثم أفرج عنه في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٢م لأسباب صحية ــ انظر: "**تقرير عن قضية الأستاذ المحامي رياض الترك (الأمين الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري)**" في "مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية" (**أغسطس/آب ٢٠٠٢م**) **على** الوصلة:
http://hem.bredband.net/cdpps/RTraportriad.htm

[٦٥] في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠م أصدر الرئيس مرسوماً يقضي بتحويل "**سجن المزة**" إلى مستشفى، لكن إلغائه لم يعن أبداً إنهاء الاعتقال السياسي التعسفي، كما أثبتت الأحداث اللاحقة.

[٦٦] في اجتماع القيادة القطرية لحزب البعث برئاسته (في ٥ أب/أغسطس ٢٠٠٠م) "ينظر" الرئيس في مقترحات تحديث وتطوير الحزب، بما في ذلك تغيير القانون السياسي للحزب، والتخفيف من القيود المفروضة على الصحافة وإعادة تقييم قانون الطوارئ، وحتى اليوم لم يتم شيء من هذا!.

[٦٧] أصدر مثقفون بعده بياناً آخر في ٩ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٠م يعلنون فيه عن تشكيل "لجان إحياء المجتمع المدني" عُرف بـ"**وثيقة الألف**"، و لم يُعلن أسماء موقعيه، لأن مسوَّدة الوثيقة سُرِّبت قبل إعلان الموقعين. لكن اللغة التي كتب بها البيان كانت ماركسية صرفة تقريباً، لكن مطالب البيان كانت ليبرالية! وإحدى النقاط الفارقة عن بيان الـ٩٩ (المقتضب) هي تجاوزه المطالبة بالتعددية السياسية إلى إلغاء حكم الحزب الواحد الذي ينصُّ عليه الدستور السوري في المادة الثامنة منه، وإلغاء حالة الطوارئ، وهما مطلبان رئيسيان للمعارضة السورية عموماً حتى اليوم.

الذي يمثل الغالبية السورية الساحقة، فحاولت ضم المهندس "**محمد شحرور**"[٦٨] على أنه ممثل للإسلاميين! ثم اعتذر بعد ذلك[٦٩].

بدأ المثقفون بالكتابة السياسية المعارضة للنظام في الصحافة والدوريات العربية، وعندما دشن النائب "رياض سيف" فكرة المنتديات السياسية العلنية لم تضم قائمة النشطاء (جميعهم مثقفون) في المنتديات السياسية أحد من ذوي التوجه الإسلامي إلا ناشط أو اثنين على الأكثر خصوصاً في "منتدى الحوار الوطني" الذي أسسه رياض سيف نفسه[٧٠]، وذلك يعني أن مؤشرات الحراك السياسي الجديد فيما سُمِي بـ"ربيع دمشق" كشفت عن مدى تحفظ الإسلاميين لأي مشاركة سياسية علنية، ومدى تأثير مخاوف أحداث الثمانينيات حتى بعد عشرين عاماً على انقضائها!.

وفي ذروة نشاط المنتديات في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١م أعلن رياض سيف عن ورقة أولية لحزب أطلق عليه "حركة السلم الاجتماعي" (٢٥ كانون الثاني/فبراير ٢٠٠١م)، تضمنت الورقة الأولية للحركة توجهاً تصالحياً مع الشريحة السورية الواسعة (التي ينتمي إليها رياض سيف نفسه)، وتنبئ بنود الوثيقة وديباجتها عن توجه ليبرالي يقوم على أرضية استيعاب الاختلافات الدينية الأقلوية في إطار الإسلام الحضاري الشامل، وأعقب ذلك تصريحات صحفية من قبل مسؤولين أمنيين كبار تحذر من الإسلاميين الذين تسربوا إلى المنتديات، والذين ينتظرون لحظة ينقضون فيها على النظام!.

وبدأت حملة مضايقات أمنية مكثفة لمحاصرة ظاهرة المنتديات السياسية بموازاة حملة إعلامية رسمية ضدها[٧١]، وذلك بعد أن استطاعت عبرها "المعارضة" السورية الوليدة ــ إذا جاز لنا أن نتحدث عن "معارضة" في الداخل في ذلك الوقت ــ أن تستثمر الإعلام بشكل ممتاز، وعبر حملات إعلامية وأمنية متعددة بلغت ذروتها في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠١م[٧٢]، وأغلقت جميع المنتديات

---

[٦٨] معروف أن **محمد شحرور** كتب دراساته القرآنية المعاصرة على خلفية "فلسفية" ماركسية، وحظي بعداء واسع في الأوساط الإسلامية.

[٦٩] حول بيان الألف وحركة المثقفين وموقع منتدى رياض سيف "الحوار الوطني" المميزة بين المنتديات السياسية التي بدأت بالظهور في ذلك الوقت انظر لكاتب هذه السطور: **مشروع الإصلاح الوطني: سؤال الاختلاف، مجلة الآداب**، بيروت، عدد شباط/فبراير، ٢٠٠١م.

[٧٠] انظر أوراق المنتدى والنقاشات التي دارت قيه في كتاب: **منتدى الحوار الوطني**، تحرير: رضوان زيادة، دار الأهالي، ط١، ٢٠٠٤م.

[٧١] في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ بدأ وزير الإعلام "عدنان عمران" الحملة الإعلامية على المنتديات السياسية ونشطاء المجتمع المدني متهماً إياهم بتلقي أموال من السفارات والحكومات الأجنبية.

[٧٢] في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ انتقد الرئيس بشار الأسد المثقفين الناشطين في حديث لصحيفة الشرق الأوسط، وفي ١٧ شباط/فبراير تحظر السلطات الأمنية عقد المنتديات السياسية، وتطالب الهيئات الأمنية المنتديات السياسية بالحصول على ترخيص يتضمن شرطاً بإعلام السلطات بأسماء المشاركين ونص المحاضرات مسبقاً، وفي ١٩ شباط/فبراير انتقد نائب الرئيس وعضو القيادة القطرية "عبد الحليم خدام" المنتديات بأنها تجاوزت الخطوط الحمراء وتسعى إلى جزأرة البلاد، قائلاً: لن نسمح بأن تحول سورية إلى جزائر

السياسية، وانتهى ربيع دمشق عند اعتقال النائب رياض سيف في التاسع من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مع عدد من النشطاء السياسيين الآخرين (عُرفوا فيما بعد بـ"**معتقلي ربيع دمشق**")، بعد أن تحدى رياض سيف الحظر المفروض على المنتديات وعقد منتداه (الحوار الوطني) في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، ولولا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م التي أربكت النظام (أسوة بجميع الأنظمة العربية الأخرى) لكانت استمرت الاعتقالات التي يفترض أنها ستضم ٣٠ ناشطاً حسب التسريبات الأمنية للصحافة[٧٣].

وعلى الرغم من انتهاء "ربيع دمشق" وتحوله دفعةً واحدةً إلى شتاء قارص إلا أن هذا الربيع كان ملهماً للسوريين إلى حد كبير، فقد ارتفع سقف حريات التعبير السياسي في البلاد[٧٤]، وكان هذا أهم إنجازات نشطاء ربيع دمشق.

في هذه الأثناء كان الأخوان المسلمون في الخارج ينظرون بترقب إلى الحراك السياسي في ربيع دمشق، وقرروا إطلاق أول موقع إلكتروني إخباري عام ٢٠٠١م متخصص بالأخبار السورية (**أخبار الشرق** www.thisissyria.net)، حظي الموقع بمتابعة كبيرة، وقد أثبت أنه يتمتع بمهنية صحفية عالية، ومنفتح على مختلف التيارات الوطنية، وعزم الأخوان ــ بعد ربيع دمشق ــ على التحرك مع المعارضة الخارجية، فجمعوا معظم التيارات المختلفة في الخارج وبعض نشطاء الداخل على "ميثاق الشرف الوطني" للعمل السياسي في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢م، وركز الميثاق على عدم رفض التدخل الخارجي العسكري في البلاد، وذلك في سياق الحملة الأمريكية على سورية، وفي سياق الإعداد الأمريكي لاحتلال العراق.

شكل احتلال العراق نقطة فاصلة في حياة النظام، بدأ يروِّج للمتطوعين للذهاب إلى العراق، وصلت الحملة ذروتها بخروج سيارات يومية من دمشق وحلب تنقل الراغبين بالتطوع والقتال ضد الأميركيين، وتطوع كثير من السوريين، ولم يكن أكثرهم من الإسلاميين بقدر ما كانوا من العمال والمهنيين وصغار الكسبة المحافظين دينياً واجتماعياً، الذين يقدمهم الحماس وقوداً للحروب، ورغم أن تحفيزهم وحماستهم جاءت باسم الإسلام إلا أن ذلك لا يعني البتة أنهم مشغولون بمشاغل الإسلام

=أخرى. (**الحياة** ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠١م)، وهذا الذي جعل **إيال زيسر** يقول: "من المحتمل أن يكون القرار بوضع نهاية لربيع دمشق قراراً صادراً عن بشار نفسه، حيث بدأ النقد الذي وجه للنظام يصل إلى بابه، و[الذي] تضمن ــ على سبيل المثال ــ حملات نقد لاذعة لوالده" وعهده (انظر: إيال زيسر، **باسم الأب: بشار الأسد .. السنوات الأولى في الحكم**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م، ص١٦٦).

[٧٣] عقب اعتقال **النائب رياض سيف** و"**نشطاء ربيع دمشق**" في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م تم تسريب خبر إلى صحيفة **الحياة** بوجود قائمة (عُرِفت فيما بعد باسم "قائمة الثلاثين") من ثلاثين ناشطاً تنوي السلطات الأمنية اعتقالهم!.

[٧٤] وعلى حد تعبير الصحفي **إبراهيم حميدي** فإن هذا العام ٢٠٠١م قد أظهر إشارات تصدع في جدار الخوف لدى الرأي العام في سورية، انظر: صحيفة **الحياة**، عدد ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠١م.

السياسي ومعظمهم لا يعرف شيئاً عن "الدولة الإسلامية" إذ كان يشغلهم في حياتهم إتقان العمل وكسب العيش، ولكن "تحت تأثير المزج بين شعارات إسلامية و"النخوة" لمساندة الأخوة في العروبة والإسلام، والإعجاب الجزئي أو المكتمل بشخصية صدام حسين، وجد البعض [منهم] (...) طريقه إلى العراق وسط تأييد الأصحاب والمحايلين وإعجابهم"[٧٥]، لم يكن سقوط النظام العراق المدوي مفاجأة للنظام السوري وحده، لكنه كان يعني له شيء آخر، فجميع العرب كانوا يتهامسون في مساء التاسع من نيسان/أبريل عام ٢٠٠٣م وهم يرون الإسقاط المذل للتمثال، وفي أذهانهم تماثيل كثيرة مشابهة وفي كل مكان، و لم يكن السوريين بدعاً بين العرب، إن لم يكن الأكثر تأثراً من غيرهم نظراً للقرابة البعثية بين النظامين.

من جهة شهد السوريون لأول مرة سقوط نظام بعثي، ورأوا على شاشات التلفزة الفضائية كيف أصبحت البعثية "تهمة" في العراق، ومن جهة أخرى بدأت المقاومة تتشكل في العراق، من المقاتلين العرب المتطوعين (معظمهم كانوا في بداية الأمر من السوريين)، تزايدت مع الأيام المقاومة العراقية، وحظيت بدعم ورعاية سورية لقناعة في أركان الحكم بضرورة إفشال المخطط الأمريكي في العراق، لحماية سورية من مصير مماثل، وبالطبع كان الضغط الأمريكي متواصلاً قبل الاحتلال، لكنه ازداد حدةً وبشكل حاد بعده، الأمر الذي أشعر القادة السوريين بقدرتهم على الضغط على الأميركيين، فذهبوا في المسألة بعيداً عندما جنحوا إلى التعامل مع المسالة العراقية كورقة ضغط للتفاوض في الملفات الإقليمية في لبنان والسلام مع إسرائيل، وفي المحصلة تشكلت تنظيمات إسلامية عراقية بالغة العنف يتزعم أكثرها إرهاباً وعنفاً أبو مصعب الزرقاوي (الذي أصبح بعد ذلك تحت جناح تنظيم "القاعدة")، ولا شك أن بعض السوريين تشجع لدعم المقاومة العراقية، وهؤلاء ظلوا تحت متابعة أمنية شديدة، أما العائدون من العراق فقد تعرضوا لمساءلة أمنية، و زجَّ بقسم منهم في السجن.

بعد أيام من سقوط بغداد قامت مجموعة من الشباب الإسلاميين "المعتدلين" في مدينة داريا (ريف دمشق) بتنظيم مظاهرة سلمية كردة فعل على موجات السلب والنهب في بغداد حملوا فيها لافيتات لتنظيف مدينتهم، لقناعتهم بأن الإصلاح يبدأ من داخل الإنسان، اعتقل عشرات منهم وأودعوا السجن، وقدموا إلى محاكمات ميدانية كان قد انتهى العمل بها منذ أكثير من خمسة أعوام! غير أن كونهم إسلاميين أثار حفيظة النظام، واستنفر مخاوفه القديمة، ولأن الإسلاميين لا بواكي لهم حتى ذلك الوقت فقد قرر النظام محاكمتهم بقسوة دون تأنيب ضمير، لكن الزمان تغير، عمل نشطاء حقوق الإنسان على تبني قضيتهم، ودارت حوارات في المعارضة الداخلية أدت في النهاية إلى حملة

---

[٧٥] جزماتي، **الشباب والإسلام السياسي في سورية**، م.س، ص١١٤.

إعلامية كبيرة انتهت إلى ذكرهم في دوائر دولية، ومراكز الأبحاث كدليل على تراجع حقوق الإنسان في سورية[٧٦]، والإفراج المتدرج عن معظمهم.

وحدت توجهات العنف ـــ التي تشكَّلت بشكل مبعثر بعد حرب الخليج الثانية ـــ لدى بعض الشباب المتحمسين منفذها في العراق أو لنقل الحالة العراقية[٧٧]، فقد صُدِّرت الأصولية إلى حيث يوجد "العلوج" الأمريكان! (على حد تعبير وزير الإعلام العراقي السابق الصحَّاف).

فاز الإسلاميون الشيعة في العراق في أول انتخابات جرت بعد الاحتلال، أصبحت العراق بين حكومة إسلامية (شيعية)، ومعارضة إسلامية سنية، ومقاومة إسلامية (سنية وبعثيَّة)! والكل يقيم النظام معه علاقات، بدأت سورية تحاط بالإسلاميين "الرسميين"، بعد أن كانت علاقاتها مختصرة بإسلاميين معارضين، فقد كانت حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية قد أصبح في سدة الحكم في تركيا، و"حزب الله" أصبح القوة كبيرة في لبنان بعد إنجازه التاريخي بدحر الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠م.

غير أن النقطة الفاصلة في تاريخ كل من المعارضة والنظام كانت حادثة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥م، التي لا يعلم أحد على وجه اليقين الجهة المنفذة لها، ولكن أصابع الاتهام اللبنانية وبعض أطراف المعارضة السورية في الخارج، و "وشوشات" الداخل، تشير إلى ضلوع المسؤولين السوريين فيها، ثم "صدَّق" ذلك كله تقرير اللجنة الدولية لتقصي الحقائق، ثم تقرير المحقق الدولي **ديتلف ميلس**، إلا أن الحقيقة مازالت موضع شك، والتحقيق مازال جارياً بعد[٧٨]، والحقيقة لم تنكشف بشكل قاطع، ومع ذلك عندما بدأت أصابع اتهام دولية تشير إلى دمشق ووجد الأميركيون فرصتهم التاريخية للاستفادة من أخطاء النظام السوري، أو لنقل من "ظروف النظام" الحرجة معاملة بالمثل.

قرأت المعارضة الحال الجديد على أنه رغبة أمريكية بإسقاط النظام، وراحت تضع أسس استراتيجية لتفسير"الرغبة" الأمريكية التي أحستها بإسقاط النظام، وربما النظام نفسه مقتنع بذلك، وفَّرت هذه الأوضاع ظروفاً صعبة على النظام، فاضطر في ظل محاولة كسب تأييد شعبي عربي

---

[٧٦] انظر تقرير **المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات في الشرق الأوسط**، رقم ٢٣ (١١ شباط ٢٠٠٤م)، بعنوان: "**سوريا تحت حكم بشار: تحديات السياسة الخارجية، وتحديات السياسة الداخلية**"، انظر **تحديات السياسات الداخلية** (٢) ص٢٧.

انظر التقرير على الوصلة:

http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=2516&l=6

[٧٧] قضية معتقلي الأردن في حادثة التخطيط لنسف موقع المخابرات الأردنية والسفارة الأمريكية بقنابل كيميائية عام ٢٠٠٤م ذات دلالة في هذا السياق، حيث اعتقل فيها خمسة سوريين، وقتل اثنان منهم وانتهت محاكمتهم في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٦م.

[٧٨] كشف **التقرير الأول** للقاضي البلجيكي **سيرج براميرتس** في (٢٠٠٦/٣/١٤م) أن لجنة التحقيق التي يرأسها تعتقد بأن **إرهابيين متمرسين** شاركوا في المؤامرة، ولكن سياق التقرير لا يُلمح إلى أنهم إسلاميون أو غير إسلاميين.

وتنفيس الاحتقان في الداخل إلى الإفراج عن نشطاء ربيع دمشق الخمسة/ مستبقياً "الدكتور عارف دليلة" في سجنه الذي أفرده النظام بحكم فيه لمدة عشرة سنوات، هو بمنزلة حكم إعدام لرجل تجاوز الستين من عمره عند اعتقاله في ٢٠٠١م.

في ذلك الوقت بدأ يدخل إلى المجال السياسي أسماء جديدة كثيرة، ضمَّت ــ فيما ضمَّت ــ بعض الإسلاميين المستقلين، منهم الشيخ الكردي "معشوق الخزنوي"، خطف من دمشق وقتل في ظروف غامضة في شهر بعد فترة وجيزة من اندلاع حوادث الشغب في القامشلي (١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤م) التي راح ضحيتها عشرات من المواطنين السوريين معظمهم من الأكراد، وقد حللت معظم أوساط المعارضة (في الداخل والخارج) حادثة مقتل الأكراد بأنها فتح لطرفي كماشة كان يخشى النظام انعقادها؛ لأنها تهدد وجوده، أحد طرفيها الأكراد، والثاني الأخوان المسلمون الذين أصدروا وثيقة تحدد موقفهم الوطني الإيجابي من "القضية الكردية" في سورية إثر اجتماع الشيخ معشوق الخزنوي بالمراقب العام في إحدى الدول الأوربية مطلع العام ٢٠٠٥م.

وأبرزت الأحداث بعد ذلك انضمام بعض الإسلاميين في "لجان إحياء المجتمع المدني" التي أخذت بالتوسُّع، فقد اعتقل الناشط السياسي الإسلامي "**رياض ضرار**"[٧٩] بعد عودته من مدينة القامشلي لتهدئة الأجواء ونزع فتيل الغضب الكردي تجاه مواطنيهم العرب بسبب حادثة مقتل الشيخ الخزنوي.

وكان الأخوان المسلمون قد أعلنوا برنامجهم السياسي الجديد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤م، وفيه أجروا تحولات ــ عدها الكثيرون "جذرية" ــ في رؤيتهم السياسية منذ خطابهم الجهادي في السبعينيات، فقد بنوا برنامجهم على مبدأ التجديد الديني، وتقدموا خطوات واسعة عندما أعلنوا في برنامجهم أنهم لا يريدون دولة دينية، بل دولة مدنية حديثة على أساس التداول السلمي للسلطة والتعددية السياسية، ولم يكن الإخوان قد فعلوا شيئاً جديداً فقد عادوا إلى أصولهم السياسية الديمقراطية التي مارسوا على أساسها العمل السياسي حتى ثورة البعث في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣م[٨٠]. وورقتهم التي قدموها لمنتدى الأتاسي الذي خصص جلسة لحوار الإصلاح يؤكد

---

[٧٩] مازال معتقلاً حتى اليوم، وأثناء محاكمته أمام محكمة أمن الدولة في دمشق ٥ آذار/مارس ٢٠٠٦م اعتقل نجله أيضاً وأودع السجن لتوزيعه بياناً لـ"اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق" يتعلق بمحاكمة والده.

[٨٠] نوه المثقفون السوريون وعموم المعارضة الداخلية بهذا التحول الجديد، انظر مثلاً: فايز سارة، **تحولات "الأخوان المسلمين"**، صحيفة الحياة، ٢٠٠٦/٣/١٣م، حيث يرى "**سارة**":

أن الأخوان السوريين "أجروا تحولات جوهرية في منظومتهم السياسية استمرت سنوات، نقلوا فيها الجماعة من موروث أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، عندما كانت تنظيماً سرياً يخوض صراعاً مسلحاً ضد النظام باتجاه الانخراط في عمل سياسي علني وسلمي يعترف بالجماعات الأخرى ويشاركهم في الحياة السياسية في إطار ديموقراطي. ومضت جماعة «الأخوان» السورية

عودتهم هذه؛ إذ أرجعوا تصورهم إلى اقتراح المراقب العام الأول للجماعة الدكتور مصطفى السباعي للجنة الدستور عام ١٩٥٠م.

تقدم الأخوان المسلمون خطوة كبيرة عندما قدموا تصورهم السياسي في منتدى الأتاسي ــ وهو المنتدى الوحيد الذي لم يغلق نهائياً منذ ربيع دمشق ــ تحت عنوان "حوار الإصلاح في سورية" (٧ أيار/مايو ٢٠٠٥م) وذلك تمهيداً للمؤتمر القطري الذي علقت عليه آمال كثيرة والمقرر انعقاده بعد شهر تقريباً من ذلك التاريخ، وكان أحد المطالب التي صرحت بها المعارضة الداخلية والخارجية هي إلغاء القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠م الذي يقضي بعقوبة الإعدام لمنتسبي الأخوان المسلمين، تفاجأ الحضور ــ وبينهم ممثلون رسميون عن حزب البعث ــ بقراءة الكاتب "**علي العبد الله**" (عضو إدارة منتدى الأتاسي) ورقة الأخوان المسلمين ورأيهم في الإصلاح، وأدى ذلك إلى اعتقاله[٨١] ولم يفرج عنه إلا بعد صدور تقرير القاضي الألماني ديتلف ميلس في قضية الحرير، والذي حمَّل فيه النظام السوري مسؤولية الاغتيال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥م حيث صدر عفو شمل ١٥٠ معتقلاً لتقليل مخاوف السوريين، كان بينهم بقايا "معتقلي داريا" الإسلاميين.

حقق إعلان دمشق الذي صدر في (أيلول ٢٠٠٥م) قفزة نوعية في عمل المعارضة السورية، فقد انتقلت مطالب المعارضة صراحة من "إصلاح النظام" إلى "تغييره"، ولأول مرة تتحالف معظم المعارضة السورية في الداخل والخارج في عمل سياسي مشترك يضم ــ ولأول مرة ــ شخصيات إسلامية مستقلة، وجماعة الأخوان المسلمين السورية، وشخصيات ليبرالية مثل "رياض سيف"، لا شك أن أهمية إعلان دمشق فائقة[٨٢].

هكذا استقر مشهد الإسلام السياسي في سورية اليوم على:

١. جماعة **الأخوان المسلمين**، وليس لهم أي وجود فعلي في سورية منذ أحداث الثمانينيات، وتعتقد الجماعة ــ ويشترك النظام معها في ذلك ــ أنهم الممثلون "الوحيدون" عن السنة الذين يمثلون الأكثرية الساحقة للشعب السوري (٧٨-٨٢ %)، وقد تبدد أملهم بالعودة والمصالحة بعد أن

=عملياً نحو تصفية آثار تلك المرحلة من تاريخ العنف السوري، لكن من دون استجابات من النظام الحاكم، وأكملت مسارها بالتوافق مع جماعات المعارضة السورية الأخرى في إطار ما صار معروفاً بـ«**إعلان دمشق للتغيير الوطني الديموقراطي**»".

[٨١] انظر بيان "**منتدى الأتاسي**" حول اعتقاله على الرابط:

http://www.atassiforum.org/main.php?page=viewart&artid=79

أفرج عنه في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥م بعد التقرير الأول للقاضي ميلس، ثم أعيد اعتقاله ثانية في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦م ولكن هذه المرة مع بعض أفراد عائلته بسبب مقالاته ونشاطه السياسي.

[٨٢] نوهت الوثيقة الصادرة عن (**UNITEDS TATES IN STITUTE OF PEACE**) **المعهد الأمريكي للسلام** في واشنطن بعنوان "**SYRIA AND POLITICAL CHANGE**" (**سورية والتغيير السياسي**) الصادرة في مطلع كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٥م، إلى أهمية "إعلان دمشق" ودوره في التأثير على حركة التغيير السياسي في سورية، انظر الوثيقة على الوصلة:

http://www.usip.org/pubs/usipeace_briefings/2005/1212_syria.html

أذيع بأن المؤتمر القطري لحزب البعث الذي عقد في أيار ٢٠٠٥م وضع خطوطاً حمراً فيما يتعلق بعودتهم أو التعامل معهم، في الوقت الذي كانت فيه الدعوات تتصاعد من قبل فُرقاء المعارضة لإلغاء القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠م وكانت هناك إشارات إيجابية من قبل المسؤولين في هذا الاتجاه.

٢. **الإسلاميون المستقلون**، وهم ما يزالون أفراداً قلائل جداً نسبة إلى المنخرطين في النشاط السياسي للمعارضة السورية في الداخل، معظمهم مثقفين إصلاحيين، أقرب إلى الليبراليين منهم إلى الإسلاميين، ويستهويهم بشدة نموذج "**العدالة والتنمية**" الناجح في تركيا.

٣. **تجمعات سلفية جهادية** صغيرة[٨٣] لا رابط تنظيمي بينها، نشأت بعد حرب الخليج الثانية، و لم تتطور كثيراً بعد تغير وضعها عقب احتلال العراق، خصوصاً بعدما أصبحت جسر المدد للمقاومة العراقية وربما التنظيم الإرهابي للزرقاوي ذاته؛ فقد كانت تقتصر على أدبيات القاعدة والمجاهدين الأفغان العرب، أما الآن فربما هي تعمل معهم مباشرة، ولكنها لم تغير في استراتيجيتها تجاه النظام، فآثار أحداث الثمانينيات باقية في الشعب السوري ومتجذِّرة إلى حد العقدة، ربما ــ وإذا كان بعض أفراد هذه المجموعات السلفية الجهادية قد تحرر من الخوف، فإن الشعب السوري برمته مازال خائفاً ترتجف ساقيه منذ ربع قرن.

٤. بقايا "**حزب التحرير**"، الذي كان معظم الناس حتى اعتقالات كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩م لا يعرفون بوجود حزب إسلامي بهذا الاسم في سورية، وقد تعرض لضربة جديدة من خلال اعتقالات قامت بها السلطات في تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٤م، وهو ما يزال إلى اليوم مؤمناً بإعادة دولة الخلافة الإسلامية إلى الوجود حتى يعود "الحكم بما أنزل الله" ولا يؤمن "بالجهاد" مرحلياً، وبالرغم من أن بنيته التنظيمية تقوضت منذ ١٩٩٩م، إلا أن وجوده ما يزال قائماً، وإن كان تحت النظر، فمن المعروف أن عناصر حزب التحرير وكوادره معظمها مكشوفة للسلطات منذ وقت بعيد، وهو عموماً حزب نخبوي حامله الاجتماعي ليس له صفة شعبية (يضم في صفوفه ــ غالباً ــ نخبة متعلمة من الأطباء والمهندسين والمدرسين وفق ما تشير إليه القوائم الخاصة بأسماء معتقليه)، ويُستبعد أن يلعب دوراً خطراً أو مهماً في الحياة السياسية السورية في المرحلة المقبلة، خصوصاً وأن بينه وبين "**الأخوان المسلمين**" خصومة فكرية عميقة.

---

[٨٣] حسب تقارير المنظمات الحقوقية السورية فقد نسبت تهمة الانتماء لـ"**تنظيم القاعدة**" لبضعة أشخاص من السوريين لا يتجاوز عددهم (١٢)، كما نسبت تهمة "التكفير والهجرة إلى "**مجموعة الزبداني**" (٢٤ شخصاً)، واعتقل مئات من "**السلفيين**" منذ عام ١٩٩٦م بحملات اعتقال احترازية، لكن لم يثبت أي بينهم أي رابط تنظيمي على الإطلاق.

أما تنظيم "الطليعة المقاتلة" نفسه فلم يبق من هذا التنظيم سوى أفراد[٨٤] اندمج معظمهم ـــــ على ما يبدو ـــ مع تنظيم "القاعدة"، و لم يعد لهذا التنظيم السوري أي وجود، وأصبح مجرد ذكـــرى أليمة.

ومعظم القيادات الدينية والرموز تجد إلهامها في مرجعية "**هيئة علماء السنة**" في العراق، ولديها الرغبة الشديدة في تقليد دورها واستنساخها سورياً، ولكن دون أي رغبة في تصادم طـــائفي أو مـــا شابه، بل إن المشهد العراقي الدامي والحرب "شبه الأهلية" المشتعلة تثير مخاوفهم بشدة، وهي مخاوف سارية ـــ بطبيعة الحال ـــ في عموم الشعب السوري، خصوصاً في ظل حديث عن تـــوازن طـــائفي استراتيجي لتأمين المصالح الأمريكية بخلق "محور سني" يخترق "الهلال الشيعي"[٨٥].

---

[٨٤] برز منهم أسماء منظرين للقاعدة مثل "**أبو مصعب السوري**" (يعتقد أنه مسؤول عن تفجيرات لندن) و"**مصطفى حليمة الطرطوسي**" و"**محمد حيدر الزمَّار**" (الذي اختطف من المغرب، ويعتقد أنه كان مُجنِّد خلية القاعدة في هامبورغ والتي كانت قد لعبـــت الـــدور الرئيس في تفجيرات١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م).

[٨٥] انظر: بشير نافع، **دولة شيعية في العراق وأخرى سنية في سوريا**، موقع "**الجزيرة نت**"، ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ م، على الوصلة: **http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CCD55468-4C77-49AA-B6BB-D6B77D78429B.htm**

الخاتمة: "فزّاعة" الإسلاميين في عين العاصفة

على خلاف ما يذهب إليه بعض الباحثين[٨٦] فإن التنشئة السياسية في سورية عاشت بصفها تنشئة مزدوجة ومتناقضة[٨٧]، أورثت حالة من "النفاق العام"، فالتنشئة الشفاهية الشعبية تقوم أساساً على تغذية الخوف والنفاق عبر نقل مستمر للذاكرة الجماعية عن أحداث الثمانينات الرهيبة، والنظام بتجاهل مطلق وتصرفات أمنية في مل زوايا حياة المواطنين يبعث الحياة في هذه الذاكرة، لكن التنشئته السياسية الرسمية في المدارس والدوائر التعليمية التي تقوم على تمجيد النظام والرئيس "القائد" "الخالد" وتلغي لحساب هذا المفهوم مفاهيم حيوية جداً للتنشئة السياسية مثل: "الوطن" و"الدولة" و"القانون" و"الحق" و"العدالة" و"الحرية" و"المواطنة"[٨٨]، بحيث يمثل الوجه النقيض تماماً للتنشئة السياسية، ومآل هاتين التنشئتين اللتان تحكمان الوعي السوري الآن (والإسلامي على وجه الخصوص) هو أن تفهم السياسة بوصفها "تسلُّطاً". تناقض هاتين التنشئتين المؤسستين قائم على أساس القهر من الأقوى، فماذا لو انفجرت هذه التناقضات؟ إن حجم المأساة وعمقها التي تعرض لها السوريون في "الأحداث" والتي حرص النظام على تذكير السوريين بها لتستمر مهابته عبر سلطة الخوف لن تنهار بسهولة، لن يجرؤ أحدٌ من السوريين على كسر هذا الخوف بالقوة، إن علينا أن لا نتوقع أبداً أن أياً من السوريين سيفكِّر ــ مهما كان أصولياً ــ بمناهضة النظام بالقوة.

ومع معرفة هذه الحقيقة لدى النظام، إلا أن ثمة محاولة يائسة لاستغلال الخوف الغربي من "الإرهاب" الإسلامي، لوضع الإسلاميين دريئة يحتمي بها من مخاوف الرغبة الأمريكية بتغيير النظام، وهناك قضيتان تثارا إجمالاً لتحقيق هذا الغرض[٨٩]:

---

[٨٦] حازم نهار، **التنشئة السياسية للشباب السوري: المحددات والاتجاهات**، مجلة الآداب، السنة ٥٣، العدد١١/١٢ نوفمبر (تشرين الثاني) وديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٥م، ص٩٢.

[٨٧] انظر لكاتب هذه السطور: **بلاد السيد القائد: التنشئة السياسية في الأنظمة السياسية الشمولية**، صحيفة صدى البلد، بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣م.

[٨٨] معظم الشباب السوريين يكاد لا يعرفون شيئاً عن قانون الطوارئ، وليس عندهم أدنى اطلاع على دستور بلاده، و لا يذكرون إلا أسماء محدودة من الوزراء وأعضاء مجلس الشعب، ولا يعرفون كثير من الشباب موقع مدينة القنيطرة السورية، كما لا يعرفون متى احتلت هضبة الجولان، وليس لديهم إطلاع على المكونات البشرية لسورية، و لا يعرف غالبيتهم حقوقه الطبيعية! (انظر: نهار، **التنشئة السياسية للشباب السوري**، م.س، ص٩٢).

[٨٩] حسب التسلسل التاريخي: تقرير للصحفية "**سعاد جروس**" بتاريخ ١١ أيلول ٢٠٠١م بعنوان: "شابات سوريات متأرجحات بين الحجاب الاجتماعي والحجاب الديني"، و تقرير الصحفي **شعبان عبود** اهتم أكثر من غيره مسألة مظاهر التدين في له بتاريخ ٢٠٠٤/٥/٢٧م بعنوان "**رجال العمائم في سوريا أكثر حضوراً من المثقفين**"، ومقال استنفاري لمراسل "الحياة" إبراهيم حميدي في ٢٠٠٥/١/١٣م بعنوان : "**هل باستطاعة سورية إبقاء المارد الإسلامي في القمقم؟**" في صحيفة **الديلي ستار** قال فيه ــ كما لو أنه يحذر

ـــ: "العقيدة الإسلامية تتنامى سواء على مستوى المجتمع الدمشقي أو في الأقاليم الشمالية من سورية"، مقال للصحفي ســكوت ويلسون في "**الواشنطن بوست**" في ٢٠٠٥/١/٢٣م متأثراً بما جاء بمقال **إبراهيم احميدي** معتمداً على صادق جلال العظــم ونبيــل فياض! ذكر فيه ـــ معتمداً على فياض ـــ أن "مسؤولين حكوميين يعتقدون بأن حزب البعث بدأ يعتنق الإسلام لكي يحسِّن مــن شعبيته المتدنية"! وتقرير لصحيفة **كريستيان مونيتور سيانس** الأمريكية المسيحية بقلم **نيكولاس بلاندفورد** تعلن فيه النفيرفـــ"المـد الإسلامي المحافظ ينتشر في سورية كانتشار النار في الهشيم"! وتقرير **للعربية نت** (٢٠٠٦/١/٢٦م) بعنوان: "**بعد عقود من الرهبــة والخوف ... كريستيان مونيتور وواشنطن بوست: الصحوة الإسلامية في سوريا تثلج صدوراً وتلهب أخرى**" ألمحت العربية إلى أن وجود تقارب زمني في صدور التقريرين ذو مغزى، خصوصاً أنه ليس هناك فارق زمني كبير! وتقرير لمجلة المشاهد السياسي (لندن، العدد ٤٧٣/ ٣-٩ نيسان ٢٠٠٥م، ص٢٠-٢١) بعنوان: "**هل يــصل الأخــوان المــسلمون إلى الــسلطة في ســورية؟**" ، وينــشر في (٢٠٠٥/٣/٢٤م) محمد إبراهيم (كاتب غير معروف) في موقع إلكتروني سوري مقالاً بعنوان: " **عندما تضع وزارة التعلــيم العــالي ...عمامة**" ينتقد فيه التعليم الشرعي ورعاية وزارة التعليم له (٣/٢٦/ ٢٠٠٥م)، ونشرت صحيفة **تشرين** الحكومية تحقيقاً للصحفية **عزيزة السبيني** عن كلية الشريعة بجامعة دمشق بمناسبة مرور ٥٠ عاماً على تأسيسها، بعنوان "**هل نحتاج إلى تجديد الخطاب الديني؟**"، تحدثت فيه عن اتجاه الطلبة في الجامعة، ويكتب وائل ميرزا (كاتب غير معروف) في نشرة "كلنا شركاء الوطن" مقــالاً بعنــوان: "**سوريا والإسلاميون والتغيير: محددات منهاجية ... ومداخل للتفكير**" يؤكد فيه على ضرورة التعامل مع الحالة الإســلامية بإيجابيــة وبشروط صارمة، ومقال للصحفي **شعبان عبود** في صحيفة الرأي العام تقريراً بعنوان: "**سورية: الحجاب يصعد**" في ٢٠٠٥/٧/٨م، ومقال لـــ **سامي مبيض** في مجلة "**تيرورزيم مونيتور**" في أميركا بتاريخ (٢٠٠٥/٨/١١م) بعنوان "حاول الإخوان المــسلمون في ٢٦ حزيران ١٩٨٠م اغتيال حافظ الأسد"ختم فيه المقال بالقول: "إن الأخوان المسلمين مازالوا يشكِّلون خطراً، ولكن غض النظر عنهم لن يجعلهم يبتعدون وسيجعلهم أقل إيذاءً"، ومؤخراً نشر **إبراهيم احميدي** تقريراً على صفحتين في صــحيفة الحيــاة بتــاريخ (٤-٢٠٠٦/١/٥م) بعنوان مثير: "**التيارات الإسلامية تتقدم في سورية**" خلص فيه إلى أن"الفراغ العقائدي الذي أوجده الجمود القــومي والعلماني وعمل الإسلام السياسي على ملئه" رغم أن تقريره لا يشير إلى الإسلام السياسي من قريب أو بعيــد باســتثناء بعــض المجموعات المسلحة التي شكك فيها هو نفسه!. وفي **ميدل إيست أونلاين** نشُر تقرير صحفي في (٢٠٠٦/١/٣١م) بعنوان "**ســوريا تشهد صحوة دينية متزايــدة**" ذُكر فيه أن "مساجد سورية تشهد إقبالاً كثيفاً من قبل الشباب، والحجاب ينتشر بشكل مطرد في بلد اعتاد العيش تحت سيطرة علمانية مطلقة (...) المجتمع السوري يشهد حالياً يقظة دينية متفاعلاً مع أجواء التدين الإسلامي في منطقة الشرق الأوسط"، وفي موقع شام برس كتبت الصحفية خولة غازي بتاريخ ٢٠٠٦/١/١٤م تحقيقاً بعنوان "بحثاً عن متشددين بحلب ...!" قالت فيه نقلاً عن رجل دين كبير في حلب : "إن نسبة التكفيريين قليلة جداً، ولا يمكن أن تصل بهــم الأمــور إلى العمــل المسلح، وما يروَّج له من وجود حركات أصولية لا أساس له"، وانتهت الصحفية في ختام تحقيقها إلى أن "الوضع الذي يروج له في الإعلام الخارجي ليس كما هو على أرض الواقع"، وفي مقال مهم كتب الصحفي **شعبان عبود** تحت عنوان "**سورية لــن تــستطيع إغلاق الأبواب أمام رياح "الإسلاميين"**" (الرأي العام، الكويت، ٢٠٠٦/٢/٤م) أنه "إذا كانت هناك مخاوف لدى النظام السوري أو من لدى قوى دولية من "الأخوان" أو من تيارات الإسلام السياسي الأخرى فهذه مخاوف مبالغ فيها؛ لأن ســورية مختلفــة عمــا حولها"، ودعا فيه إلى ضرورة التعامل الإيجابي مع حقيقة تاريخية أن التيارات الإسلامية لم يعد بالإمكان منعها. وفي ٢٠٠٦/٢/١٦ كتب محمد أبو رمان متأثراً بما كتب من تقارير عن سورية (**الحياة** و **الواشنطن بوست** خصوصاً) مقالاً بعنوان : "**من المستفيد من = اليقظة الدينية في سورية؟**" في "**مجلة العــصر**"، يعبر عن مخاوف من التيار الإسلامي! و نشر موقع البي بي سي (**bbc**) تقريراً بعنــوان "بعث إسلامي في سورية" في ٢٠٠٦/٣/٤م، خلصا فيه المراسلة إلى أنه "فيما تعتقد الحكومة أن بإمكانها السيطرة على المد الــديني المتصاعد، إلا أن المحللين يعتقدون الآن أن الإسلاميين قد يكونون أذكى من الدولة"!، وأخيراً كتب محمد عجلاني في موقع **الــرأي** الإلكتروني (معارض) (٢٠٠٦/٣/٨م) مقالاً بعنوان "**البعد الديني في السياستين الداخلية والخارجية لسورية**" يبدي فيه اســتغرابه من أن يكون "انه لم يُبنَ جوامع ومساجد وحلقات تدريسية إسلامية ومعاهد، و لم تشهد سورية مثل هذا الحشد من الإقبال علــى الدِّين إلا في عهد الأسدين! ولسان حال الحكم يقول افعلوا ما شئتم (...) واتركوا السياسة والأمن الخارجي والجيش لنا"!.

الأولى: لفت الانتباه إعلامياً إلى مظاهر التدَّيُّن في المجتمع السوري، في نوع من المطابقة المعتادة التي تعامل معها النظام بين الإسلام السياسي والمتدينين منذ "الأحداث".

والثانية: الإعلان عن عمليات تعقب ومصادمات مسلحة مع خلايا أصولية، كان يشير إليها الإعلام بعد حادثة اغتيال الحريري بلاحقة "تنظيم جند الشام".

وفيما يتعلق بموضوع مظاهر التدين فإن نظاهر التدين المذكورة فإنها تقرأ عادة بطريقة سطحية للغاية، فمن جهة هناك نوع من "الراحة" في حرية التعبير الفردي تتزايد منذ ربيع دمشق، ومن الطبيعي والحال هذه أن يظهر المكبوت الديني الذي كان يمارس في الخفاء، ثم إن تزايد دور العبادة أمر طبيعي متعلق بالزيادة السكانية، وتراجع الشعارات الأيديولوجية الموجودة في الطرقات والتي كانت تعسكر المجتمع لا يعود إلى التدين بل إلى انحسار أيديولوجيا الدولة ذاتها، والطريف أن معظم التحليلات أقرب ما تكون إلى تحليلات"استشراقية"، فالأشخاص الذين تستطلع آرائهم في التقارير عادة ما يكون لديهم موقف متشدد تجاه الإسلاميين، وإن لم يكن تجاه الإسلام نفسه كدين!.

ثم إن ذلك كله يتعلق بأجيال بدأت الآن في سن الكهولة والشيخوخة وما بعدها! أما ما هو مقابل ذلك فهي الشريحة الكبرى من السوريين شباب في السن الجامعي وما دون، وهؤلاء كما يبدون في الواقع أحد مفرزات "الحداثة" إذا صح التعبير، فهم حريصون على إتقان اللغات الأجنبية، لاسيما الإنكليزية، وإتقان الكومبيوتر، بحثاً عن فرص عمل متميزة، وهم عموماً غير مهتمين بالمجال السياسي أو الثقافي، معنيون بالوصول إلى أقصى حدٍّ من التغرُّب في السلوكات اليومية، وصولاً إلى العلاقات الجسدية، ولكنهم في الوقت نفسه مؤمنون بالإسلام إيماناً باهتاً لا يخضر إلى بصورة وجودية في الدفاع عن الهوية، ولكنهم يدافعون بحرارة وقلة خبرة أمام ملحد مصادف، وكثير منهم يحافظ على بعض الشعائر الإسلامية، وخصوصاً صلاة الجمعة وصيام رمضان، ودون أن يواظبوا على الصلوات الخمس (على تفاوت في المواظبة) وهم يعيشون التناقض بين سلوكهم بأقل حد من الارتباك، و"في صدر كل منهم يعيش قلبان: الحداثة والدين"[٩٠]!. ومعظمهم "ديمقراطيون" محايدون، لم يسمعوا عن الإسلامي السياسي في سورية، ولا يملكون أدنى فكرة عن واقعه، لكنهم جميعاً يمتلكون ذاكرة الجماعة تجاه جرح "الأحداث"، وإن كان معظمهم لم يسمع بمصطفى السباعي أو مروان حديد أو غيره من رموز الإسلام السياسي السوري.

الشريحة الأكثر تديناً فيهم هي التي تفاعلت مع أفكار الداعية المصري "عمرو خالد" في صناع الحياة في نشاطات اجتماعية ومدنية صرفة وجزئية للغاية، أما الباقي فمشاغلهم تتعلق بالإنترنيت والرومانسية والأغاني الحديثة، وكثيراً ما تكون الأغاني الأجنبية[٩١].

---

[٩٠] جزماتي، **الشباب والإسلام السياسي في سوريا**، م.س، ص١١٢.

[٩١] حول تفصيل أكثر انظر: المصدر السابق، ص١١٢-١١٣.

ومن الواضح أن النظام يسعى الآن ومع إحساسه بالخوف من التغيير إلى إبراز مظاهر التـــدين على الإعلام، ويشجع على إعلان فعاليات دينية كان آخرها السماح بإقامة "**الحفل التكريمـــي الأول لكبار القرَّاء في بلاد الشام**" (١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦م)، وقد ملأت إعلاناته شوارع دمشق.

أما ما يتعلق بالجماعات السلفية الجهادية المسلحة، التي يعُلن عنها فإن الشكوك الكثيرة المحيطة بها جعلت عموم السوريين لا يصدقونها، و لم يأخذها الإعلام الغربي نفسه على محمل الجد[٩٢].

والخلاصة إن الخطر الإسلامي المسلح غير وارد في سورية بالمرة، وبشار الأسد كـــان يمتلـــك فرصة نادرة وربما أخيرة للمصالحة الوطنية مع مختلف أطياف المعارضة في الفترة ما بين "**ربيع دمشق**"

---

[٩٢] "يطرح إعلان السلطات السورية عن تفكيك عدد من "**الخلايا التكفيرية**" في الفترة الأخيرة العديد من الأسئلة, تبدأ من مدى جدية الخطر الإسلامي في هذا البلد الذي كان اتكأ نظامه السياسي "العلماني" في سنوات طويلة على العقيـــدة القوميـــة الاشـــتراكية – اليسارية (...) في أول مرة منذ انتهاء المواجهات العنيفة بين السلطة والإسلاميين في منتصف الثمانينات، أعلنت الحكومة السورية في نهاية نيسان (ابريل) ٢٠٠٤ عن إحباط محاولة "**مجموعة تخريبية**" للاعتداء على مقر قديم تابع للأمم المتحدة في حي المزة جنـــوب دمشق. ثم بث التلفزيون الرسمي بعد أيام مقابلات مع اثنين من منفذي العملية، قالا فيها إنهما أرادا "دفع الظلم عـــن المـــسلمين". وأكدت المصادر الرسمية أن ثلاثة من أفراد المجموعة الأربعة، ذهبوا إلى العراق للقتال بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين في ربيع عام ٢٠٠٣. وكان بين أفراد المجموعة **أيمن شلاش** الذي رشح نفسه عن حزب "البعث" الحاكم إلى انتخابات البرلمان الـــسوري في ربيع عام ٢٠٠٣.

(...) ردَّ عدد من الحكومات الغربية ومن الديبلوماسيين في دمشق، كان مشككاً بمدى جدية تعـــرض ســـورية إلى "خطـــر الإرهاب الإسلامي"، بل إن ناطقاً أميركيا قال إن العملية "صنعت محلياً" كي تقول الحكومة السورية إنها "في خندق واحد مع العالم في مكافحة الإرهاب، وليست مصدرة للإرهاب"، بحسب التعريف الأميركي.

وبقيت هذه التساؤلات مرافقة الصحافيين والديبلوماسيين في كل اشتباك مسلح بين مجموعات متشددة و "قوات مكافحـــة الإرهاب" السورية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، لأسباب عدة بينها أن العمليات كلها "**استباقية**" من جانب الأمن ولان أسماء "الإرهابيين" الذين سقطوا في العمليات غالباً ما ظلت غير معروفة، إضافة إلى موضوع التوقيت السياسي، ذلك أن الإعـــلان عـــن العمليات تصادف في الغالب مع تعرض البلاد لذروة من الضغوط السياسية الخارجية.

وفي منتصف ٢٠٠٥، حصلت أولى العمليات [أي بعد اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري وبدء انكشاف خيوط في التحقيق الدولي تتعلق بالنظام السوري]، لدى محاصرة أجهزة الأمن "خلية إرهابية" في حي دف الشوك الدمشقي، تابعة لـــ "**تنظـــيم جنـــد الشام للتوحيد والجهاد**" الذي يظهر اسمه للمرة الأولى في الخطاب الرسمي السوري (...) منذ ذلك الحين، بات الإعلام الرسمي يعلن بين الفينة والأخرى عن "عملية دهم" لتفكيك "خلية تكفيرية" بدءاً من دمشق ومروراً بمدنية حماة وانتهاء بمدينتي حلب وإدلـــب في بداية كانون الأول (ديسمبر) الماضي، هذه المدن التي شهدت اعنف المواجهات بين السلطات الرسمية وتنظيم "الأخوان المـــسلمين" بين نهاية السبعينات وبداية الثمانينات.

والرابط بين جميع العمليات، هو اكتفاء السلطات بإصدار بيان رسمي مقتضب تبثه "**الوكالة السورية للأنباء**" (سانا) مع بـــث مجموعة من الصور لمخازن أسلحة وأحزمة ناسفة ومتفجرات، مقابل صعوبة أو استحالة "التحقق" من مدى صِدقية مـــا يحـــصل وتوقيت حصوله فبقي العمل الإعلامي محصوراً بالاستناد إلى المصادر الرسمية وتردد شهود العيان بتقديم روايتهم.

وكان لافتاً أن البيانات الرسمية، انتقلت من وصف المجموعات المتطرفة بـــ "**المجموعات التخريبية**" إلى القول إنها "**خلايا إرهابية**" تابعة لـــ"تنظيم جند الشام"، ثم عادت وقالت بعد المواجهات الأخيرة أنها "**خلايا تكفيرية**" كانت "تخطط لأعمـــال إرهابيـــة"..." (حميدي، **التيارات الإسلامية تتقدم في سورية**، الحياة، ٤-٥/١/٢٠٠٦م).

٢٠٠١م و"**إعلان دمشق**" ٢٠٠٥م، وعلى رأسهم الإسلاميين، بعد أن لم يعد في المعارضة من لا يؤمن بالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، وأعتقد أنه فوتها.

وإذا قدر له الخروج من أزمة "اغتيال الحريري" وتحقيقاتها فإنه "الطوق الإسلامي" من حوله الذي اكتمل أخيراً بفوز حماس بالسلطة لن يترك له المجال طويلاً دون أن يحدث تغييراً جذرياً وإيجابياً في علاقته بالإسلاميين.

وإذا قدر للإسلاميين (أعني الأخوان المسلمين) العودة إلى وطنهم والمشاركة في العمل السياسي؛ فإن مسؤوليتهم عن الكارثة الوطنية التي حلت بالشعب السوري نتيجة "الأحداث" ستكون "بجوار" مسؤولية النظام عنها، كلاهما مدين للشعب السوري بالاعتذار، لكن النظام مسؤول مسؤولية كاملة عن النتائج وتحويلها إلى كارثة وطنية بقي يتغذى عليها طيلة ربع قرن أو يزيد.